

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/45/487
11 October 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

(1990) A/45/487

OCT 19 1990

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٧٩ من جدول الأعمالالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

النقل الصافي للموارد من البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة	الفقرات	
٢	٤ - ١	أولا - مقدمة
		ثانيا - اتجاهات في النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية وتكوينه
٣	١٤ - ٥	ثالثا - معدلات التبادل التجاري وعلاقتها بالتحويلات المالية الصافية
١٥	٢٠ - ١٥	رابعا - النقل الصافي ، والتكيف ، والنمو
٢٠	٢٣ - ٢١	خامسا - الآثار المترتبة بالنسبة للسياسات
٢٦	٤٣ - ٢٤	مرفق - حالات قطرية إفرادية عن النقل الصافي للموارد
٢٥		

أولا - مقدمة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية المعقودة في عام ١٩٨٩ ، القرار ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية وأشره على نموها وتنميتها الاقتصاديين . وطلب المجلس بالتحديد

"تحليلا أشمل لنقل الموارد الى البلدان النامية ومنها ، والعوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا النقل ، وأثرها على نمو وتنمية البلدان النامية ، مع تقديم مخططات بديلة بشأن تطور هذه المسألة في المستقبل ، ومع أخذ التطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي في الاعتبار ، والتميز بين عمليات النقل الإجمالي والصافي للموارد وبين التحويلات المالية الإجمالية والصافية ...".

واستجابة لهذا القرار ، قدم الأمين العام المساعد للتنمية والبحث وتحليل السياسة عرضا شفويا أوليا الى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في ١٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ . فضلا عن ذلك ، يتضمن الفصل الرابع من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" ^(١) تحليلا متعمقا للتحويلات المالية الصافية من البلدان النامية .

٢ - وواصلت الجمعية العامة مناقشتها لهذه المسألة ، وطلبت الى الأمين العام ، في قرارها ٢٣٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أن يقدم تقريرا عن تنفيذ مختلف التوصيات الواردة في الفقرة ١ من ذلك القرار ، التي تتناول الحاجة الى ضمان توفر موارد كافية لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في البلدان النامية .

٣ - واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الاخيرة ، القرار ٥٦/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الذي طلب فيه من الأمين العام "أن يضمن تقريره الذي سوف يقدم الى الجمعية العامة استجابة للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٤ استعراضا وتحليلا للمسائل والمشاكل التي تثيرها هذه الظاهرة على الصعيدين الوطني والدولي" .

٤ - وقد اجتذبت مسألة النقل الصافي للموارد اهتماما كبيرا في السنوات الاخيرة . وبصفة أساسية ، يعد تدهور حالة النقل الصافي للموارد بالنسبة لكثير من البلدان النامية إبان الثمانينات جانبا من جوانب حالة الديون . ففي عام ١٩٨٧ ، فحص

التقرير الأول للأمين العام عن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو (A/42/272) القضايا المفاهيمية ووصف نمط التدفقات المالية إلى البلدان النامية في السبعينات والثمانينات ، محددا العوامل التي أسفرت عن التدفق الصافي الحالي للموارد من البلدان النامية كمجموعة . وحتى قبل ذلك ، كانت الأمانة العامة قد وجهت الاهتمام في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٥" إلى التحول الذي طرأ على تدفقات الموارد إلى البلدان النامية في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ . وفي عام ١٩٨٨ ، وسع تقرير شان للأمين العام عن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو^(٣) نطاق التحليل السابق بدراسة التفاعلات بين التغيرات الحادثة في معدلات التبادل التجاري والتغيرات الحادثة في نمط التدفقات المالية إلى البلدان النامية ومنها^(٣) .

ثانيا - اتجاهات في النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية وتكوينه

٥ - إن عام ١٩٨٣ هو ، بجميع المقاييس ، العام الذي تحول فيه النقل الصافي للموارد من البلدان النامية كمجموعة إلى نقل سالب ، وقد ظل كذلك كل عام منذ ذلك الحين . وجاء في أحدث دراسة استقصائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن "تمويل البلدان النامية وديونها الخارجية" أنه "إذا استبعدنا احتمال حدوث انخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة العالمية أو خفض ذي شأن في (خدمة) الديون ، وانتعاش قوي في الثقة والاستثمار في البلدان التي تعاني من المشاكل ، فإن الاتجاه السائد هو استمرار ارتفاع التحويلات المالية الصافية بل وتزايدها^(٣) . ومن هنا فإن النقل السالب لا يعد ظاهرة قصيرة الأجل .

٦ - والبلدان النامية هي تقليديا "بلدان مستوردة لرأس المال" . ويعكس هذا الوصف حقيقة أن هذه البلدان تستورد السلع والخدمات بمعدل أسرع مما تصدر به السلع والخدمات ، كما أنها "تستورد رأس المال" لتمويل العجز المقابل في الحساب الجاري . ويعكس هذا الوصف أيضا الاقتناع بأن على الاقتصاد المتوسع ، في مراحل النمو الأولية ، أن يقوم بعدد من الأنشطة المكشوفة في مجال الاستيراد ، وأن الاحتياجات من الواردات تتوزع لذلك إلى أن تتجاوز القدرة على زيادة الصادرات .

٧ - وخلال الثمانينات ، كما هو مبين في الجدول ١ ، شهد إجمالي البلدان النامية المستوردة لرأس المال - الذي يمثل جميع البلدان النامية باستثناء ثمانية بلدان رئيسية مصدرية للنفط - نموا كبيرا في فوائض رأسمالية - نقلا صافيا للموارد

المالية الى الخارج منذ عام ١٩٨٣ . وقد أضحت القمة الكامنة وراء الارقام الواردة في الجدول ١ معروفة جيدة الآن . ذلك أن نفس مجموعة العوامل غير المواتية في بدايات الثمانينات ، التي تفسر بدء أزمة الدين ، هي السبب الأملي لاستمرار التدفق الخارجي للموارد من البلدان النامية . والنتيجة هي أن البلدان النامية ، في مجموعها ، يجري تحويلها كمصدرة للموارد المالية أكثر منها مستوردة لها وذلك قبل أن تبلغ المستويات المكافئة من التنمية بوقت طويل . ويمكن إيجاز هذه المجموعة من العوامل كما يلي :

(أ) بلغ الدين الاجنبي في كثير من البلدان النامية مستويات عالية . وفي النصف الثاني من السبعينات ، وجدت البلدان النامية ، ولاسيما البلدان المصنعة حديثا فيما بينها ، سهولة في الاقتراض من المصارف التجارية . ولما كانت أسعار الفائدة الحقيقية في تلك السنوات جد منخفضة ، اختار كثير من هذه البلدان سياسة "النمو مع الديون" بدلا من التقشف المبكر والتكيف مع انخفاض مستوى توفر العملات الأجنبية ؛

(ب) ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعا شديدا في إطار هيكل للديون مثلت فيه القروض التجارية المقدمة بأسعار عائمة معظم الدين . وابتداء من عام ١٩٧٩ ، قامت البلدان الصناعية ، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، بإحكام قبضتها على سياساتها النقدية لمكافحة التضخم . وقد أدى هذا الى مستويات غير مسبقة في سعر الفائدة مما ضاعف فجأة من تكلفة ديون العالم الثالث ؛

(ج) ونظرا لتدهور معدلات التبادل التجاري والافتقار الى القدرة على زيادة حصيله الصادرات بسرعة كافية ، فقد عجز الكثير جدا من البلدان عن معالجة الارتفاع السريع في خدمة الديون . وأسفرت السياسات المتبعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والتي أدت الى ارتفاع أسعار الفائدة ، عن انكماش على الصعيد العالمي في أوائل الثمانينات ، مما أدى الى انخفاض أسعار الصادرات من البلدان النامية وتقليل الاسواق أمام منتجاتها ؛

(د) شح فجأة التمويل المقدم من مانحي القروض الخاصة ولم يتسن تعويضه بالائتمانات الرسمية .

الجدول ١ - النقل الصافي للموارد المالية من البلدان
النامية المستوردة لرأس المال ،
(٢) ١٩٨٩-١٩٨٠

(بلايين الدولارات ، عينة من ٩٦ بلدا)

(ب) ١٩٨٩ ١٩٨٨ ١٩٨٧ ١٩٨٦ ١٩٨٥ ١٩٨٤ ١٩٨٣ ١٩٨٢ ١٩٨١ ١٩٨٠

النقل من خلال الاستثمار
المباشر

التدفق الصافي للاستثمارات	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
١٣	١٤,١	٨,٧	٥,٦	٦,٣	٥,٦	٥,٥	٦,٤	٩,٠	٥,٥	
صافي الأرباح والإيرادات الأخرى	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٩-	٧,٨-	٧,٠-	٦,٤-	٧,٥-	٨,٠-	٨,٨-	٩,٤-	٩,٩-	١٠,٥-	
النقل الصافي	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٤	٦,٣	١,٧	٠,٨-	١,٢-	٢,٥-	٢,٣-	٣,٠-	٠,٩-	٥,٠-	

النقل من خلال الائتمان
الخاص

الاقتراض الخارجي
المتوسط الأجل
والطويل الأجل

التدفق الصافي
للائتمان

الفائدة المدفوعة	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٦	٦,٥	١,٤	٧,٧	١١,٦	١٧,٨	٢٦,٥	٤٠,٦	٤٨,٣	٣٥,٤	
النقل الصافي	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٤٢-	٢٩,٢-	٢٣,٩-	٢٤,٦-	٢٨,٩-	٢٩,٩-	٣٥,٢-	٣٧,٢-	٣١,٢-	٢٤,٢-	
٣٦-	٢٢,٨-	٢٢,٥-	٢٧,٠-	٢٧,٢-	٢٢,٠-	٨,٧-	٣,٤	١٧,٠	١١,٢	

الاقتراض القصير الأجل
والتدفقات المحلية
المتجهة إلى
الخارج (ج)

النقل الصافي	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٧	١٠,١-	٣,٢	١,٨	٨,٦-	١٣,٧-	١٨,٩-	٢٧,٢-	١٧,٣-	٠,٩	

يتبع

الجدول ١ (تابع)

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩ (ب)
١,٢	١,٢	١,٢	١,٩	٢,١	٢,٥	٣,٤	٣,٥	٤,٢	٤
النقل من خلال المنح الخاصة (صاف)									
١١,١	١١,٧	٩,٢	١٠,٢	١٠,٧	١١,٥	١١,١	١٢,٣	١٢,٤	١٣
النقل من خلال التدفقات الرسمية									
٢٣,٢	٢٨,٨	٣١,٦	٢٧,٧	٢٥,٠	١٦,٥	١٦,٠	١٢,٠	١٦,٠	٢٢
٥,٨-	٦,٨-	٨,٣-	٩,٧-	١١,٣-	١٢,٨-	١٥,٦-	١٦,٩-	١٨,٣-	٢٢-
٢٨,٦	٣٣,٧	٣٣,٥	٢٨,٢	٢٤,٥	١٥,١	١١,٥	٧,٥	١٠,٢	١٣
الائتمانات الرسمية الصافية									
٣٦,٨	٣٣,٨	٧,٠	١,٢-	١٠,٦-	١٩,٤-	١١,١-	١٦,٦-	٢٢,١-	٧-
١٣,٨-	٢,٧	١٥,٩	٨,٠-	١٩,٤-	١,٦	٨,٧	١٤,٤-	٩,٩-	١٧-
٢٤,٠	٣٦,٥	٢٢,٩	٩,٢-	٣٠,٠-	١٧,٨-	٢,٤-	٣١,٠-	٢٢,٠-	٢٤-
النقل الاجمالي (على أساس مالي)									
استخدام الاحتياطي الرسمية (د)									
النقل الاجمالي (على أساس الانفاق)									

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى بيانات من صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والبنك الدولي وتقديرات الامانة العامة للأمم المتحدة .

(يتبع)

حواشي الجدول ١

(أ) تعاريف : الاستثمار المباشر هو صافي الأرباح المعاد استثمارها (نهج التدفق النقدي) ، وتشمل الائتمانات الرسمية استخدام قروض صندوق النقد الدولي وتشمل الغائدة رسوم الصندوق ، وتشمل المنح الخاصة صافي التدفق من الهبات من المقيمين بالخارج (باستثناء تحويلات العمال) والمنح من المنظمات غير الحكومية .

(ب) تقديرات أولية ، مقربة الى أقرب نصف بليون دولار .

(ج) محسوبة بوصفها مبالغ متبقية (بما في ذلك تمويل التجارة القصير الأجل ، والتدفقات المعتادة وغير العادية الى الخارج "هروب رأس المال" ، المتأخرات على الفوائد المستحقة ، والتدفقات الأخرى التي تظهر في بيانات موازين المدفوعات بوصفها "خطأ وسهو" ويغترض أن تكون تدفقات مالية) .

(د) تظهر الاضافات الى الاحتياطات كأرقام سالبة .

٨ - وبعد عام ١٩٨٢ ، خفضت المصارف التجارية بسرعة قروضها المعروضة في البلدان النامية . وعلى الرغم من أن البلدان النامية لم تتأثر كلها بأزمة الدين ، فإن تقلص التمويل المقدم من مانحي القروض الخاصة قد أثر أيضا ، بفعل العدوى ، في البلدان النامية التي لا تواجه مصاعب عاجلة في ميزان المدفوعات . وانخفضت التدفقات الصافية من القروض الخاصة المقدمة الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، كما هو مبين في الجدول ١ ، انخفاضا حادا من ٤٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ ولم تتجاوز بليوننا واحدا من الدولارات في عام ١٩٨٧ ؛ وارتفعت بعض الشيء في السنوات التالية ، في إطار مختلف عمليات إعادة تشكيل الديون . بيد أن الإقراض الجديد التطوعي من المصارف التجارية الى البلدان النامية أصبح معدوما تقريبا اليوم ، ولا يتوقع أن يبدأ وشيكا .

٩ - وإلى جانب أسعار الفائدة ، ارتفعت مدفوعات الفائدة المستحقة بسرعة شديدة . وبالنسبة للبلدان العالية المديونية ، زادت مدفوعات الفائدة الى أكثر من الضعف في السنتين الأوليين من العقد (انظر الجدول ٢) . وظلت أسعار الفائدة طوال العقد على مستويات عالية بصورة لم يسبق لها مثيل . ولم تحقق اتفاقات خفض الديون التي عقدت مؤخرا أثرا يذكر فيما يتعلق بخفض خدمة الديون التي ارتفعت ارتفاعا حادا بسبب رفع أسعار الفائدة الذي سبقها^(٥) . واستمرت مدفوعات الفوائد ترتفع في عام ١٩٨٩ بالرغم من المتأخرات في دفع الفوائد . وقبل نشوب أزمة الديون في عام ١٩٨٢ ، كانت المتأخرات على الفوائد تزداد بصورة مستمرة وغير عادية ، الأمر الذي عكس وجود مصاعب في السداد في البلدان المدينة . وقدّر البنك الدولي المتأخرات على فوائد الديون الطويلة الاجل بحوالي ٣١ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ ، وليس من المسقط أن تنخفض عن ذلك في هذا العام^(٦) . وكانت أرقام النقل الصافي السالب للموارد ستصبح أكبر لولا المتأخرات في دفع الفوائد .

١٠ - ولم تؤد الائتمانات الرسمية الى نشوء النقل الصافي السالب للموارد . وبالرغم من أن عنصرا هاما مثل ائتمانات التصدير الرسمية قد انخفض أيضا انخفاضا كبيرا ، فإن الائتمانات الرسمية الصافية ظلت موجبة بالنسبة لإجمالي البلدان النامية بعد عام ١٩٨٣ . واستمرت الائتمانات الرسمية المتعددة الاطراف في الزيادة في الثمانينات ، ولكن الزيادة في مجموع الائتمانات الرسمية ، مع ركود عام في الائتمانات الرسمية الشئانية بصورة أو أخرى ، كانت بطيئة جدا بحيث أنها لم تعوض الانخفاض الحاد في الائتمانات الخاصة . على أن النقل الصافي للموارد المالية عن طريق الائتمانات الرسمية ظل سالبا منذ عام ١٩٨٧ بالنسبة لإجمالي البلدان النامية المستوردة لرأس

الجدول ٣ - النقل المائي للموارد المالية الى
عينة من البلدان العالية المديونية
والمتموسطة الدخل^(١)
(ببلايين الدولارات)

[illegible]

الجدول ٢ - (تابع)

(ب)	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
النقل المافي الاجمالي (على أساس مالي)	٢٩-	٣٥,٢-	٣٣,٢-	٣٧,٧-	٣٨,٧-	٣٦,٩-	٣٤,٩-	١٣,٩-	١٣,٤	١٦,٠
- اضافات الى الاحتياطيات	٦	٣,٦-	٥,٤	٤,٩-	٣,٢	١٣,٥	١,٠-	٣٣,٢-	٧,١-	٧,٣
= النقل المافي الاجمالي (على أساس الانفاق)	٣٥-	٣١,٧-	٣٨,٧-	٣٣,٨-	٤٠,٩-	٤٠,٤-	٣٣,٨-	٩,٣	٢٠,٥	٨,٧

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ،
استنادا الى بيانات من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي وتقديرات الامانة العامة للأمم
المتحدة .

ملاحظة : الاستثمار المباشر هو صافي الارباح المعاد استثمارها (نهج التدفق النقدي) ؛ وتشمل
الائتمانات الرسمية استخدام قروض صندوق النقد الدولي ؛ وتشمل الغائدة رسوم الصندوق ؛ ويشمل
التدفق المافي للائتمان الخاص المتأخرات على القوائد وعلى رأس المال وتدفقات رأس المال الى
الخارج من المقيمين .

(١) الأرجنتين ، اكوادور ، أوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ،
فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

(ب) تقديرات أولية .

المال ، وانطبق ذلك بدرجة أكبر على البلدان العالية المديونية . وفي السنوات الأخيرة ، لا تصبح عمليات النقل الرسمية في مجموعها موجبة إلا حين تدرج المنح في التقديرات (انظر الجدول (٧)) .

١١ - واجمالا ، فإن تغير الموقف أضحى يعني أن التجديد التقليدي للديون من جانب المصارف التجارية قد توقف . وكانت النتيجة التراكمية للعمليات العديدة لإعادة الجدولة هي خفض نسبي للديون المستحقة لمانحي القروض الخاصة وزيادة في الديون المستحقة لمانحي القروض الرسمية . ومنذ عام ١٩٨٩ ، أضحت البلدان النامية تدين بالفعل بأكثر من نصف ديونها لمانحي القروض الرسمية كما أن نسبة الدين الرسمي آخذة في الازدياد (٨) .

١٢ - وقد انخفض التدفق الصافي من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية في الثمانينات أيضا وظل سالباً خلال بعض سنوات العقد . وعانت بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تدفق الى الخارج من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر . بيد أن البلدان المتوسطة الدخل العالية المديونية ظلت تسجل تدفقا صافيا الى الداخل من الاستثمار الاجنبي المباشر (انظر الجدولين ٢ و ٣) .

(ببلايين الدولارات)

[illegible]

الجدول ٣ - (تابع)

(ب)	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٦	٦,٤	٤,٢	٤,١	١,١	٢,٢	٨,٨	١١,١	٩,٨	٥,٥	
٢	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٢,١	١,٤	٠,١	٣,٣	٤,٧	٤,١	
٤	٥,٥	٢,٢	٢,٩	١,٠	٠,٨	٨,٩	١٣,٤	١٤,٥	١,٢	

النقل الصافي الاجمالي
(على أساس مالي)
- اضافات السي
الاحتياطيات
= النقل الصافي
الاجمالي (على أساس
الانفاق)

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ،
استنادا الى بيانات من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي وتقديرات الامانة العامة للأمم
المتحدة .

ملاحظة : الاستثمار المباشر هو صافي الارباح المعاد استثمارها (نهج التدفق النقدي) ، وتشمل
الائتمانات الرسمية استخدام قروض صندوق النقد الدولي ، وتشمل الغائدة رسوم الصندوق ، ويشمل
التدفق الصافي للائتمان الخاص المتأخرات على الفوائد وعلى رأس المال وتدفقات رأس المال الى
الخارج من المقيمين .

(١) عينة من ٤٢ بلدا ، من بينها نيجيريا .

(ب) تقديرات أولية .

١٣ - والارقام الإجمالية هذه تعطي فكرة عن مدى التكيف اللازم في البلدان النامية لمواجهة التحول في تدفق الموارد المالية الذي أصبح تدفقا إلى الخارج بعد أن كان تدفقا إلى الداخل ، ولو أن الصورة التي تعطيها هذه الأرقام الإجمالية هي صورة جزئية فقط . والبلدان النامية التي لا تعاني جميعها من النقل الصافي السالب على الرغم من أن هذا النقل الصافي السالب ليس نادر الحدوث . وخلال الثمانينيات كان صافي النقل في الحساب الدائن سالبا في أكثر من ٤٠ بلدا من البلدان النامية . وكان النقل العام سالبا في أكثر من ٣٠ بلدا . وواضح أن الشيء نفسه لا ينطبق على جميع هذه البلدان . وأشار النقل السالب للموارد على التنمية تختلف أساسا في ثلاث مجموعات من البلدان وذلك على النحو التالي : (أ) البلدان المصدرة للطاقة التي سميت لأغراض التحليل "البلدان التي لديها فائض في رأس المال" ؛ و (ب) البلدان الأربعة الناجحة في التصدير بالنسبة للصناعات التحويلية وهي إقليم تايوان في الصين وجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ ؛ و (ج) بقية البلدان النامية . وقد جرى تحليل أوضاع كل مجموعة من هذه المجموعات بالنسبة للنقل الصافي في الفصل الرابع من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" . وهناك فارق هام وهو ما إذا كان فائض التجارة الذي ينبغي أن يكون موجودا للسماح بإجراء التحويلات المالية إلى الخارج قد تم إيجاده عن طريق نمو سريع في الصادرات أو عن طريق الحد من الواردات ، وما إذا كان هذا الفائض يؤدي إلى تغييرات مواتية ، أو غير مواتية ، في معدلات التبادل التجاري . والأشر بالنسبة للاستثمار والنمو يرتبط ارتباطا وثيقا بسرعة وحجم التحول في اتجاه تدفق الأموال الأجنبية وبالتدابير المتعلقة بالسياسة ، وكذلك بمدى مرونة الاقتصاد بالنسبة لتحقيق التحول المناظر في اتجاه زيادة الصادرات وزيادة المدخرات المحلية لتعويض النقص في المدخرات الآتية من الخارج .

١٤ - ولأسباب عديدة ، كان صافي التحويلات المالية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى موجبا طوال العقد ولو أن قيمة هذه التحويلات قد تناقصت بدرجة كبيرة (انظر الجدول ٣) . ونصيب المصارف التجارية في دين البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هو نصيب قليل جزئيا . وقد وضعت أيضا للبلدان ذات الدخل المنخفض تدابير خاصة لتخفيف عبء الدين وتوفير الدعم المالي . وعلاوة على هذا فإن المنح ، الرسمية والخاصة ، كانت ولا تزال ، عنصرا هاما من العناصر المكونة للتدفق العام إلى الداخل . ومع ذلك ، ففي حين كان صافي التحويلات المالية ، ككل ، في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى موجبا طوال الجزء الأكبر من العقد ، تجدر ملاحظة أن بلدانا مثل نيجيريا ، حيث تلعب الأرمدة الدائنة الخاصة دورا هاما . تشهد منذ عام ١٩٨٤ نقلا صافيا إلى الخارج .

ثالثا - معدلات التبادل التجاري وعلاقتها
بالتحويلات المالية الصافية

١٥ - إن التغييرات في معدلات التبادل التجاري وفي أنماط التدفقات المالية يتفاعل بعضها مع بعض بطرق متعددة ، وسبق أن أُشير إلى بعض منها . وتدهور معدلات التبادل التجاري بشكل فجائي نتيجة لانخفاض الخاد في أسعار سلع التصدير الأساسية لبلد ما يزيد الحاجة إلى تمويل خارجي لمعادلة ما ينتج عن الانخفاض في حصيله الصادرات وإلا فإن هذا يعني انخفاض الواردات مع ما يتبع هذا ، في الأجل القصير على الأقل ، من تقلص في النشاط المحلي . وبالمثل فإنه إذا تعين أن يجري بلد ما تحويلا ماليا إلى الخارج لسداد دين سبق الارتباط به فإنه من الواضح أن المهمة ستكون أسهل أو أصعب على حسب ما إذا كان التغير في معدلات التبادل التجاري يؤدي إلى مكاسب أو خسائر . والتفاعلات بين تدفق الأموال والتغير في التبادل التجاري لها أهميتها أيضا . وكما هو معروف فإن تيسر الائتمانات في السبعينيات قد جاء ، إلى حد كبير ، على أثر المكاسب غير العادية في معدلات التبادل التجاري للبلدان المصدرة للنفط . ومن ناحية أخرى فإن أزمة الدين هي نفسها ناتجة ، جزئيا ، عن تدهور أسعار السلع الأساسية وحدثت تغيرات غير مواتية في معدلات التبادل التجاري في البلدان المدينة . وأغلب الظن أن المعركة التي خاضتها هذه البلدان للحصول على فائض تجاري من أجل مواجهة الزيادة الفجائية في عبء خدمة الدين قد أدت ، بالتالي ، إلى مزيد من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية . والجهود التي قامت بها في الوقت نفسه عدة بلدان لزيادة المعروض من السلع الأساسية التي لا يتصف الطلب عليها بالمرونة بالنسبة للسعر قد أدت إلى انخفاض أسعار تلك السلع .

١٦ - والاتجاه العام في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية كان مسألة هامة في تحليل آفاق التنمية وسياساتها ^(٩) ، غير أن مناقشة هذه المعدلات قد انصبّت مؤخرا على شدة الهزات التي تعرّضت لها البلدان النامية في الثمانينيات ، وهي الفترة التي انخفضت فيها أسعار السلع الأساسية بانتظام . فبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية التي تنتجها البلدان النامية ، باستثناء سلع الوقود ، بنسبة ٤٠ في المائة . أما أسعار الوقود فإنها قد انخفضت بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة نفسها . وقد زاد ، إلى حد ما ، الرقم القياسي المتوسط للأسعار في الفترة بين منتصف عام ١٩٨٧ والربع الأول من عام ١٩٨٨ وذلك ، أساسا ، بسبب انتعاش سوق المعادن والمواد الزراعية الخام خلال الفترة نفسها ، ولو أن ذلك الرقم كان لا يزال أقل كثيرا مما كان عليه في بداية العقد . وقد ظل هذا الرقم مستقرا طوال عام ١٩٨٨ وبدأ في الانخفاض ، من جديد ، في عام ١٩٨٩ .

١٧ - وقد اختلف أثر تحركات الاسعار هذه على مجموعات البلدان وعلى البلدان فرادى باختلاف تكوين صادراتها . فقد تضررت البلدان المعتمدة على السلع الاساسية في حين واجهت البلدان التي تزيد فيها نسبة منتجات الصناعات التحويلية في صادراتها معدلات محايدة للتبادل التجاري أو ، في بعض الحالات ، معدلات متحسنة . غير أن واقع الأمر هو أن البلدان النامية ، ككل ، قد تأثرت تأثراً سيئاً بالتغيرات التي طرأت على معدلات التبادل التجاري . ولأن خسارة بلد ما بالنسبة لهذه المعدلات تعدّ مكسباً لبلد آخر ، فإن البلدان الصناعية قد استفادت من التغيرات التي حدثت في معدلات التبادل التجاري في الثمانينيات .

١٨ - والمقياس الأكثر استخداماً بالنسبة لمعدلات التبادل التجاري هو "المقايضة الصافية" ، التي تحسب على أنها التغير في النسبة بين رقم قياسي لاسعار الصادرات ورقم قياسي لاسعار الواردات وذلك بالمقارنة بسنة أساس . فإذا حدث في بلد ما انخفاض في الرقم القياسي لمعدلات التبادل التجاري فإن هذا يعني أن هذا البلد سيحصل على واردات أقل لنفس حجم الصادرات أي أنه يعاني من انخفاض في الإيراد الحقيقي (أو نقص في مدى توفر الموارد المحلية) . وقد نوقشت في وثائق سابقة الصعوبات المتعلقة بالمقياس ، مثل اختيار سنة الأساس ، ومسألة تغيير تكوين الصادرات والواردات ، ومدى التأثير بتغيير حجم كل من الصادرات والواردات^(١٠) . ولدى تقييم أثر تغيير التبادل التجاري على البلدان فرادى ، لا بد من أن يراعى بصفة خاصة وزن التجارة الدولية ودرجة تنوع الصادرات . وفي عينة البلدان التي درست في المرفق فُسّر ، في بعض الحالات ، السبب في شدة ارتفاع الخسائر الناجمة عن معدلات التبادل التجاري ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، على أنه ارتفاع نصيب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي . وعند دراسة الوضع بالنسبة لمجموعة من البلدان فإنه يمكن القول بأن أثر الحالات المتطرفة يُشَدَّب عند حساب المتوسط .

١٩ - والصدمات التي تعرضت لها مجموعات من البلدان المتأثرة بالتغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية خلال الثمانينيات معبّر عنها بالأرقام في الجدولين ٤ و ٥ . وأرقام التحويلات المالية محسوبة في الجدولين ٢ و ٣ . وتقديرات المكاسب والخسائر من التجارة هي مقارنة لكل سنة بسنة ١٩٨٠ ، أي أنها تمثل مقارنة بالوضع النظري الذي افترض فيه أن أسعار الصادرات والواردات ظلت كما كانت عليه في عام ١٩٨٠ وأن حجم الصادرات لم يتغير عما كان عليه في عام ١٩٨٠^(١١) .

٣٠ - وتبين الأرقام الواردة في الجدولين ٤ و ٥ مستوى التحويلات المالية الصافية والمكاسب والخسائر في الإيرادات نتيجة لتغير معدلات التبادل التجاري وذلك لكل سنة . ويظهر الأثر الإجمالي في العمودين الأخيرين . وكما ذكر من قبل في التحليلات السابقة فإن الانخفاض في أسعار السلع الأساسية وفي معدلات التبادل التجاري كان له أشد الأثر في أفريقيا^(١٢) . ففي شمال أفريقيا ، كان لانخفاض أسعار النفط في عام ١٩٨٦ أثر سيئ كبير على عائدات التصدير وعلى الدخل القومي . وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، بلغت الخسائر الناجمة عن معدلات التبادل التجاري غير المواتية في السنوات الأخيرة من العقد معادلة لما يزيد عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ولم تكن التحويلات المالية الموجبة كافية لتعويض تلك الخسائر . والوضع مختلف إلى حد ما بالنسبة لمجموعة البلدان العالية المديونية . فعلى الرغم من أن معدلات التبادل التجاري كانت أيضا غير مواتية بالنسبة لتلك المجموعة من البلدان كان الأثر ، مقبولا بالنصيب في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٥ ، أخف بسبب زيادة تنوع هيكل الصادرات (في مجمله) . وكان أشد الآثار ، على مدى العقد ، راجعا إلى أن صافي التحويلات المالية كان سالبا ، ولو أن الأثر الإجمالي للبيئة غير المواتية كان في الواقع شديدا وخاصة في النصف الثاني من العقد عندما وصلت النسبة إلى ما يتراوح بين ٨ في المائة و ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العالية المديونية ، وإلى ما يتراوح بين ٤ في المائة و ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

الجدول ٤ - البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء
الكبرى (١) : الصدمات الخارجية

(ببلايين الدولارات وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

(ب)	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
	٤,٠	٥,٥	٣,٣	٣,٩	١,٠-	٠,٨	٨,٩	١٣,٤	١٤,٥	١,٣	صافي التحويلات المالية
	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٥	٠,١-	٠,١	١,١	١,٧	١,٨	٠,٧	النصيب في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ (الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ : ١٧٥ بليوناً من الدولارات)
	٧٢	٧٤	٧٤	٨٢	٩٩	١٠٠	٩٤	٩٣	٩٥	١٠٠	معدلات التبادل التجاري (في عام ١٩٨٠ = ١٠٠) (قيمة المادرات في عام ١٩٨٠ = ٥٧ بليوناً من الدولارات)
	١٦,٠-	١٤,٨-	١٤,٨-	١٠,٣-	٠,٦-	٠,٠	٣,٤-	٤,٠-	٣,٩-		المكاسب (الخسائر) من التجارة النصيب في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥
	٩,١-	٨,٥-	٨,٥-	٥,٩-	٠,٣-	٠,٠	٣,٠-	٣,٣-	١,٦-		الاشتر على مدى توفر إجمالي الموارد المحلية النصيب في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥
	١٣,٠-	٩,٣-	١١,٥-	٦,٤-	١,٦-	٠,٨	٥,٥	٩,٤	١١,٧		
	٦,٨-	٥,٣-	٦,٦-	٣,٦-	٠,٩-	٠,٥	٣,١	٥,٤	٦,٧		

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، استناداً إلى
بيانات من صندوق النقد الدولي والمكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة .

(١) تشمل نيجيريا .

(ب) تقدير أولي .

الجدول ٥ - البلدان المتوسطة الدخل ذات المديونية
الكبيرة (١) : المصنات الخارجية

(ببلايين الدولارات وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩ (ب)
٨,٧	٢٠,٥	٩,٣	٢٢,٨-	٤٠,٤-	٤٠,٩-	٢٢,٨-	٢٨,٧-	٣١,٧-	٢٥,٠-
صافي التحويلات المالية النصيب في الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ : ٨٠١ بليون — الدولارات)									
١,١	٢,٦	١,٢	٣,٠-	٥,٠-	٥,١-	٢,٨-	٣,٦-	٤,٠-	٤,٤-
معدلات التبادل التجاري (في عام ١٩٨٠ = ١٠٠) (قيمة الصادرات في عام ١٩٨٠ = ١٦١ بليون من الدولارات)									
١٠٠	٩٧	٩٠	٨٦	٩٠	٨٥	٧٣	٧٣	٧١	٧٢
٤,٨-	١٦,١-	٢٢,٥-	١٦,١-	٢٤,٢-	٤٢,٥-	٤٣,٥-	٤٦,٧-	٤٥,١-	٤٥,١-
المكاسب (الخسائر) من التجارة النصيب في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥									
٠,٦-	٢,٠-	٢,٨-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٠-	٥,٤-	٥,٤-	٥,٨-	٥,٦-
١٥,٧	٦,٨-	٤٦,٣-	٥٦,٥-	٦٥,١-	٦٦,٣-	٧٢,٢-	٧٨,٤-	٨٠,١-	٨٠,١-
الأثر على مدى توفر إجمالي الموارد المحلية النصيب في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥									
٣,٠	٠,٨-	٥,٨-	٧,١-	٨,١-	٨,٣-	٩,٠-	٩,٨-	١٠,٠-	١٠,٠-

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى
بيانات من صندوق النقد الدولي والمكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة .

(١) عينة من ١٥ بلدا مذكورة في الجدول ٢ .

(ب) تقدير أولي .

رابعاً - النقل الصافي ، والتكيف ، والنمو

٢١ - سجلت مجموعة كاملة من عمليات التكيف الداخلية كرد فعل إزاء "نقل صائب" ، حيث أن نقل الموارد المالية يتطلب تعبئة مقابلة للموارد الداخلية . وتبين حصة "النقل الصافي السالب" من الناتج المحلي الاجمالي عبء التكيف المطلوب أي نسب التعبئة الداخلية للأموال التي يتعين تحويلها الى الخارج . وهناك بالتالي مشكلة نقل داخلي تمثل الجانب الآخر لعملية النقل الى الخارج . وعندما يكون التحول كبيراً وسريعاً ، يتعذر التكيف الداخلي المقابل في فترة زمنية قصيرة . وتزداد الصعوبة بصورة متناسبة عندما تقل الموارد الداخلية المتوفرة بسبب الخسائر المتمثلة بمعدلات التبادل التجاري .

٢٢ - ويعد عبء عملية التعبئة الداخلية ثقيلاً ومفاجئاً بالمقارنة بحالات النقل التاريخية . ومنذ بدء أزمة الديون ، تعين عموماً على البلدان النامية المدينة أن تنقل الى الخارج موارد مالية تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي . وبالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بينت حسابات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن التحويلات المالية الصافية بلغ ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ . وكانت تلك النسبة أعلى في عدة حالات في تلك المنطقة وتجاوزت ٦ في المائة في المكسيك وفنزويلا في نفس الفترة^(١٣) . وهذه الأرقام أعلى ، مثلاً ، من حالة نقل الموارد الألمانية في فترة ما بين الحربين عندما قامت ألمانيا ، في الفترة ١٩٢٤-١٩٣٣ ، بدفع تعويضات الحرب . وهي أعلى أيضاً من نسبة الـ ٣ في المائة للنقل الصافي من الولايات المتحدة المسجل في الفترة ١٩٤٩ - ١٩٦١ ، والموجه أساساً للمعونة والمنح والاستثمارات في الخارج المتمثلة بخطة مارشال^(١٤) .

٢٣ - وزادت سرعة التحول من النقل الموجب الى النقل السالب من تفاقم المشكلة . ويقدم الجدول ٦ بعض الأمثلة عن التغيرات في نقل الموارد كحصة من الناتج المحلي الإجمالي . وهي مؤشر تقريبي للجهد اللازم لتحقيق معدل أعلى للدخار الداخلي للتعويض عن اختفاء الادخار الخارجي - اذا أريد ألا ينخفض الاستثمار الداخلي - ولزيادة الصادرات والقيام وفقاً لذلك بتحويل الانتاج المحلي نحو المنتجات القابلة للتجارة بها . ولم تكن جميع البلدان على نفس القدر من الاستعداد للتكيف مع التحول (انظر المرفق الاول) . وواجهت البلدان ذات معدلات متدهورة للتبادل التجاري صعوبات إضافية . ومع ذلك كان من الممكن في الواقع لبلد ما ذي معدل مرتفع جداً للدخار الداخلي ونسق سريع لاتساع الصادرات أن يزيّد بصورة طوعية من النقل الصافي السالب وذلك بالتبكير بدفع أقساط من أصل الديون^(١٥) .

الجدول ٦ - التحويلات المالية الصافية كنسبة مئوية من
الناتج المحلي الاجمالي
(متوسطات سنوية)

١٩٨٣-١٩٨٠ التحول من	-١٩٨٣	-١٩٨٠	-١٩٧٤	
الى ١٩٨٧-١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٨٣	١٩٧٩	
٢,٧-	٤,٧-	٢,٠-	٠,٢	الارجنتين
٠,٩	١,٢-	٢,١-	..	اندونيسيا
٣,٦-	٢,٣-	٠,٣	٣,٠	البرازيل
٩,١-	٥,٦-	٣,٥	..	جمهورية كوريا
١١,٤-	٢,٣-	٩,٢	..	كوت ديفوار
٥,٧-	٦,٣-	٠,٦-	١,٤	المكسيك
٢,٩-	١,٧-	١,٢	..	نيجيريا

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٢٤ - ومشكلة التعبئة الداخلية لأغراض التحويل المالي هي الى حد كبير مشكلة تتمثل بالتمويل الحكومي حيث أن الجزء الأكبر من الديون الخارجية في البلدان المدينة يخدمه الى حد بعيد القطاع العام . ولم يكن الأمر مقتصرًا على أن جزءًا هامًا من الديون قد تعاقدت بشأنها أملا شركات القطاع العام بل إن ديون القطاع الخاص أيضا حوت الى ديون مطلوبة من القطاع العام . ذلك هو الوضع بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية حيث كانت الحكومات في العديد من الحالات تتعرض لضغوط لكي تأخذ على عاتقها ديون الشركات الخاصة لتفادي التخلف عن السداد ، الذي من شأنه أن يدخل الاضطراب على الاقتصاد . وهكذا أصبحت خدمة الديون الخارجية تمتص حصة متزايدة من إيرادات الضرائب في العديد من البلدان المدينة .

٢٥ - إن ضرورة أن تمتص مدفوعات الفائدة الى الخارج حصة أكبر من إيرادات الضرائب تعني ضمنا أن هناك حاجة الى نقل كميات أكبر من الموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام - للتعويض عن زيادة النفقات المالية . وبعبارة أخرى وعلى حد قول خبراء ماليين ، "ينبغي أن يمحّب تحسن الحساب التجاري ، اللّازم للقيام بالمدفوعات الخارجية تغير صاف موجب في الميزان الضريبي . أو بعبارة مختلفة ينبغي أن تكون الحكومة ، التي تتعين عليها خدمة الديون الخارجية ، قادرة على أن تشتري من القطاع الخاص الدولارات التي يولدها الفائض التجاري . ويمكن أن يتم النقل الاضافي من القطاع الخاص الى القطاع العام عن طريق '١' رفع الضرائب ، '٢' خفض النفقات العامة غير المدرة لفائدة ؛ '٣' القروض الطوعية التي يقدمها الافراد الى الدولة ؛ '٤' القروض غير الطوعية التي يقدمها الافراد للدولة ؛ '٥' المالية التضخمية" (١٦) . وارتفاع معدلات التضخم الذي بدأ فورًا بعد أن ترسخت احتياجات نقل الموارد في العديد من البلدان المدينة لم يكن وليد الصدفة . بل كان ، الى حد بعيد ، نتيجة لإثقال كاهل الميزانيات الحكومية بسبب الزيادة في النفقات المالية . وللوفاء بالمدفوعات المالية المتزايدة ، تعين على حكومات البلدان المدينة إما زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات غير المالية . وكان ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لعدم التوصل الى اتفاق سياسي قابل للتنفيذ لتقاسم عبء التخفيض اللّازم في النفقات العامة غير المالية أو عبء رفع إيرادات الضرائب . ويبين ارتفاع التضخم وعدم تنظيم المالية العامة في العديد من البلدان المدينة أن مستوى النقل اللّازم الى الخارج يكون في أغلب الأحيان مرتفعًا ويكون التحول سريعًا بدرجة أنه لا يمكن مواجهتهما بواسطة مالية غير تضخمية (١٧) .

٢٦ - وفي بعض الحالات ، عندما كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيًا كحصة من الناتج المحلي الاجمالي ، كانت هناك امكانية لتخفيض النفقات العامة غير المالية . وفي

الواقع سجل بالفعل تخفيض في النفقات العامة ، رغم أن التخفيضات لم تكن على نفس القدر من الأهمية في كل المجالات . وانخفضت أيضا في الثمانينات النفقات الحكومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد تقريبا من البلدان النامية المدينة . وعلى العموم ، تحملت الاستثمارات العامة الجزء الأكبر من التخفيض في النفقات الحكومية رغم أنه أجريت أيضا تخفيضات في النفقات الجارية مثل مرتبات موظفي الخدمة المدنية . ومع ذلك لم تكن التخفيضات في معظم البلدان المدينة كافية للتعويض عن الزيادة في النفقات المالية ومنع تفاقم العجز في الميزانية .

٢٧ - وكان من الممكن أن تساهم الزيادة في إيرادات الضرائب في تعبئة الموارد الداخلية لأغراض نقل الموارد . ولكن ، ولأسباب تتراوح بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الإدارية ، وكذلك بسبب ضيق القاعدة الضريبية الذي يحد وضعا نمطيا في البلدان النامية ، لم يتسن جمع إيرادات الضرائب بسرعة . وفي بعض الحالات اتضح أن رفع معدلات الضرائب أسفر عن نتائج عكسية وأدى إلى انخفاض إيرادات الضرائب بالرغم من الزيادة في الضرائب المفروضة على الدخل الحدي . بالإضافة إلى ذلك ، صادفت الحاجة إلى زيادة إيرادات الضرائب في الثمانينات فترة تميزت بانخفاض معدلات النمو بل بالنمو السالب في بلدان شتى . وفي الواقع كانت بعض الحكومات تواجه تقلص قاعدة الضرائب نتيجة لانخفاض الدخل الفردي الذي حدث جزئيا نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري . وعلاوة على ذلك ، فإن إيرادات الضرائب ترتبط ، في أكثرية البلدان النامية ، ارتباطا وثيقا بالتعريفات الجمركية المفروضة على الواردات والضرائب المفروضة على الصادرات . وقد أثر انخفاض أسعار السلع الأساسية تأثيرا سلبيا ، على إيرادات الضرائب وأثر انهيار الواردات على الدخل المتأتي من التعريفات المفروضة على الواردات .

٢٨ - وأسفر عجز الحكومات عن جمع الإيرادات وبدرجة أقل عدم كفاية التخفيضات أمام تزايد مدفوعات التحويل ، عن تفاقم العجز الضريبي . وبينت الحسابات أنه يلزم ، في المتوسط ، لمواجهة التقلبات في التحويلات المالية بدون التخفيض من الاستثمارات العامة وبدون اللجوء إلى إنشاء النقود أو زيادة الاقتراض الداخلي ، تخفيض الانفاق الجاري غير المدر لغوائد بنسبة النصف - وهذه مهمة مستحيلة بالنسبة لآلية حكومة (١٨) .

٢٩ - وتم في العديد من البلدان المدينة تمويل العجز المتزايد في الميزانية من قبل البنك المركزي عن طريق إنشاء النقود ، مع ما يترتب عن ذلك من زيادة التضخم . وفي عدد منها - الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - ازدادت المديونية الداخلية للقطاع

العام بمعدل لا مثيل له من قبل . وخلق التراكم السريع للديون الداخلية المرتبطة بأزمة الديون الخارجية صعوبات اضافية . وتعين ، لتمويل العجز العام من الاقتراض الداخلي ، عن طريق بيع السندات الحكومية مختلفة الانواع ، رفع أسعار الفائدة الداخلية . وتعين الإبقاء على أسعار الفائدة الداخلية على مستوى أعلى من مستوى أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية لأن السندات الحكومية كانت في تنافس مع فرص أخرى للاستثمار ، بما في ذلك الهروب الى العملات الصعبة الناجم عن التضخم ونزعة كل اقتصاد مدين الى خفض قيمة العملة . وعندما تزداد الديون الحكومية بسرعة ، فإن أسعار الفائدة تتأثر أيضا بدرجة المخاطرة التي تتراءى للمرء فيما يتعلق بالديون الحكومية . وهكذا فإن أسعار الفائدة التي يتعين على الحكومات دفعها على الديون الداخلية تنزع الى أن تكون أعلى ليس فقط فيما يتعلق بالفائدة الاسمية وإنما أيضا فيما يتعلق بالفائدة الحقيقية بالمقارنة بما كان يتعين عليها دفعه على الديون الخارجية^(١٩) .

٣٠ - وهذا يفسر الى حد كبير بروز حلقة مفرغة سببها الديون . ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة ، بالنظر الى ارتفاع حصة مدفوعات الفائدة من النفقات الحكومية ، يغذي العجز المتزايد في الميزانية ، وهذا يحتم بدوره زيادة الديون الداخلية مما يؤدي الى زيادة تفاقم العجز . وعندما تزداد سرعة الديون الحكومية والتضخم ، فإن الإطار الزمني الذي يمكن فيه للحكومة تأجيل سداد الديون يتقلص تدريجيا . ويمكن في أقصى الحالات ، أن تصبح الديون الداخلية سببا في التضخم ، شأنها في ذلك شأن إنشاء النقود من قبل البنك المركزي .

٣١ - ويصبح تخفيض قيمة العملة عنصرا إضافيا في هذه العملية . إذ تصر جميع الاقتصادات المثقلة بالديون التي تحاول مواجهة خدمة الديون على الحصول على فائض تجاري . وتوجه السياسة الاقتصادية نحو الحصول على العملات الصعبة اللازمة لخدمة الديون المتزايدة . وتشعر الحكومات بضغط مسلط عليها لكي توفر حوافز تتسبب في تحول نحو التصدير . وهذا يعني ضرورة أن يظل تخفيض قيمة العملة متقدما على التضخم . ومادامت مشكلة الديون قائمة ، فإن التوقع العام لعمليات تخفيض منتظمة لقيمة العملة يظل أيضا قائما . وهذا يشجع على هروب رأس المال ، فضلا عن أن تخفيض قيمة العملة يزيد من قيمة مبلغ العملة المحلية المكافئ لمبلغ خدمة الديون الخارجية وهو بذلك يزيد مرة أخرى من حصة النفقات المالية في مجموع النفقات الحكومية . وهذه النتيجة المترتبة على خفض قيمة العملة تزيد من الاثر التضخمي الذي يتسبب فيه فائض تجاري كبير في حد ذاته . وتواجه الحكومات نتائج متضاربة في استخدامها للادوات

السياسية بل تواجه أيضا أهدافا سياسية متضاربة . فباعتداد تخفيض قيمة العملة ،
يتضارب هدف التصدير مع هدف إضفاء الاستقرار على الأسعار (٢٠) .

٣٢ - وفي عملية تحويل المدخرات الى الخارج ، لا تنخفض الاستثمارات العامة فحسب ، بل تنخفض أيضا استثمارات القطاع الخاص . وفي الواقع يبرز الاستثمار الخاص في الظروف التي تتميز بارتفاع معدل التضخم ، الى الانخفاض بصورة أسرع من الاستثمار العام . وهكذا ينخفض معدل الاستثمار العام . وفي السبعينات ، بلغت نسبة الاستثمار (الاستثمار كجزء من الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان المدينة الرئيسية الى ١٥ ما قدره ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط وظلت تلك النسبة كما هي في عام ١٩٨١ . وابتداء من عام ١٩٨٢ ، انخفضت نسب الاستثمار وبلغت قرابة ١٧ في المائة في منتصف العقد . والارقام ماثلة بالنسبة لمنطقة امريكا اللاتينية . فقد انخفضت نسب الاستثمار في المنطقة من حوالي ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى قرابة ١٦,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ واستقرت على ذلك المستوى في الفترة المتبقية من العقد . وفي افريقيا ، انخفضت نسب الاستثمار من متوسط قدره ٢٤ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ الى أقل من ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٣ وانخفضت أكثر الى ١٨ في المائة في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ (٢١) .

٣٣ - وكان لامتصاص خدمة الديون الخارجية والداخلية لحمة متزايدة من الميزانية الحكومية نتيجة أخرى ترتبت عنها آثار طويلة الاجل ، وهي انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم . وفي البلدان النامية ، شمل نطاق الرعاية الصحية والتعليم المساكن والامدادات المائية المأمونة والمرافق الصحية الى نسبة من السكان أقل بكثير منها في البلدان المتقدمة النمو . وهكذا تواجه الحكومات قدرا أكبر بكثير من الاحتياجات غير الملباة . ونظرا لتخفيض الحكومات للنفقات غير المالية ، فإن ذلك لا يمكن إلا أن يؤثر على النفقات الاجتماعية . وتوجد مؤشرات متفرقة للأثار الضارة لتلك التخفيضات على النفقات الاجتماعية (٢٢) .

خامسا - الأثار المترتبة بالنسبة للسياسات

٢٤ - شكلت تحويلات الموارد على نطاق واسع إلى الخارج ، التي امتدت لفترة طويلة من الزمن وارتبطت بالنمو المنخفض أو السالب ، سمة من سمات الثمانينات . وقد عانى الاستثمار بصفة خاصة في البلدان المدينة . وماتزال أزمة الديون ، ونمط التدفقات المالية التي تسببت فيها ، هي العقبة الرئيسية أمام الانتعاش والتنمية في معظم البلدان المدينة ، وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا . وكان لها أيضا انعكاسات على الصادرات في بلدان صناعية كثيرة^(٢٣) . وكانت تعبئة الموارد الداخلية التي يعينها ضما تحويل الموارد إلى الخارج واستجابة السياسة الفعلية لضرورة هذه التعبئة عاملين رئيسيين في بلدان نامية عدة . وخلال الثمانينات ، ضاعفت التغييرات المعاكسة التي حدثت في معدلات التبادل التجاري من حدة التكيف لتغييرات التدفقات المالية . وعند تقييم المجتمع الدولي لهذه الاتجاهات ، سلم بأن النقل الصافي الضخم للموارد إلى البلدان المتقدمة النمو ، الذي حدث خلال الثمانينات ، حرم البلدان النامية من كثير من الموارد المطلوبة للتنمية^(٢٤) .

٣٥ - واحتمالات التسعينات في ظل سياسات غير متغيرة هي احتمالات قاتمة بالنسبة للاقتصادات النامية . وتشير إسقاطات المنظمات الدولية إلى نمو ضئيل جدا في دخل الفرد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإلى ركود فعلي في أفريقيا . وعلى الرغم من أن البيئة الاقتصادية الدولية يفترض فيها أن تكون أقل سوءا من بيئة الثمانينات ، بل ربما تكون بيئة مواتية ، فإن عددا كبيرا من البلدان النامية يبدأ عقدا جديدا في وضع اقتصادي أضعف كثيرا . ولن يحدث في التسعينات بالضرورة انكماش عالمي كما حدث في أوائل الثمانينات ، أو هبوط ممتد وضخم في أسعار السلع الأساسية كما حدث في العقد الأخير . بيد أن نقطة البدء بالنسبة لأغلبية البلدان النامية المدينة نقطة تتسم بانخفاض الاستثمار ، وتدهور الهيكل الأساسي المادي ، ومما عيب خطيرة في ميزان المدفوعات . ولم تكن هذه الأحوال سائدة في بداية الثمانينات . وشمة حاجة إلى جهود وطنية ودولية ضخمة لتغيير هذه الأحوال وتنشيط النمو والتنمية .

٣٦ - وبالنظر إلى تنوع العوامل المحددة للهبوط الحاد في التحويلات المالية الصافية إلى كثير من البلدان النامية ، وإلى الاختلافات في قدرة البلدان على مواجهة هذه التغييرات ، فثمة حاجة إلى مزيج من تدابير السياسة في مجالات متنوعه . وسيتعين أن يتضمن هذا المزيج في كثير من البلدان قدرا أكبر من التعديلات والتدابير المالية الهادفة إلى تنويع الصادرات ، مقترنا بجهود ترمي إلى إيجاد مناخ من الثقة لزيادة الوفورات والاستثمارات الإنتاجية محليا ، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي

المباشر وعودة رأس المال الهارب . وهذه مهمة عسيرة . وكما يكون التعديل المحلي منتظما وممكنا أصلا ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية الاجتماعية - السياسية ، ينبغي ألا يكون التغيير في تحويل الموارد فجائيا . ويعني هذا ضمنا رد قدر أكبر من الاستقرار إلى التدفقات المالية الدولية وتخفيض معدلات الفائدة العالمية .

٢٧ - وهناك وجهان للعملة ، إذا جاز التعبير ، لمسألة التغييرات المفاجئة في التحويلات الصافية : أحدهما هو الآثار المالية ، وشانيهما هو القدرة على التغلب على هذه التغييرات عن طريق زيادة حواصل المادرات . فاستقرار أسعار السلع الأساسية وإلغاء الحماية ضد المنتجات الواردة من البلدان النامية سيقلان من حاجة هذه البلدان إلى التمويل التعويضي . وزيادة فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية في المجالات التي تهم البلدان النامية مثل المنسوجات والملابس ، والمنتجات والزراعة المدارية ، إلى جانب إلغاء زيادة التعريفات في البلدان المتقدمة النمو - وهي عقبة في سبيل تنويع صادرات البلدان النامية - هما تدبيران من بعض التدابير التجارية المطلوبة . ولا ينبغي استخدام التدابير الهادفة إلى مكافحة الإغراق كمجرد أداة أخرى للحماية . وإذا ما انتهت بنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فسيتعين إجراء تعديل هيكلي في البلدان الصناعية لتمكينها من تقلييل الحماية وإفساح المجال للمصنوعات التنافسية الواردة من البلدان النامية . وليس أقل من ذلك تنسيق السياسات على الصعيد الدولي لتحقيق نمو قوي غير تضخم في التسعينات . وسيتعين على تنسيق السياسات هذا أن يسير على حبل مشدود بين دعم النمو الاقتصادي وتجنب أن يؤدي الطلب الجديد على المدخرات العالمية إلى دفع أسعار الفائدة العالمية إلى أعلى .

٢٨ - وبصرف النظر عن الضرورة الحيوية للتدابير المترابطة الأخرى ، فسوف يكون حل مشكلة الديون حالا عاما منسقا هو الاسهام الرئيسي في تخفيض نقل الموارد المفرط إلى الخارج من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . وتتضمن خطة بريدي ، التي اقترحها من البداية وزير خزانة الولايات المتحدة السابق نيكولاس بريدي ، مقومات حل عام لمشكلة الدين . وهي تعترف بأن الاقتراض الطوعي لن يبدأ في أي وقت قريب وأن الدين لا يمكن سداده بالشروط الأصلية . وتؤيد مبادرة بريدي ، وهي لذلك تختلف عن الاستراتيجية السابقة ، تحويل الموارد المالية العامة لدعم تخفيض الديون . وخلقت خطة بريدي آمالا عريضة في إمكانية تخفيض الديون فيما يتعلق بالديون التجارية ، ومن ثم تخفيض خدمة الديون وتقليل النقل الصافي السالب . وقد حققت بعض التقدم في ذلك الاتجاه . وبعد مفاوضات معقدة وممتدة إلى حد كبير ، تم تحقيق تخفيض الديون وخدمة

الديون في الفلبين وفنزويلا وكوستاريكا والمكسيك ، ورغمما عن ذلك لم يتحقق سوى تخفيض بسيط للغاية في الديون الضخمة .

٣٩ - وتشير الزيادة المستمرة في عدد حالات إعادة جدولة الديون والمتأخرات إلى استمرار المشكلة . فالتخفيض المحدود للديون ، وما سببته عليه من مجرد أثر طفيف على الديون الضخمة وعلى النقل الصافي السالب للموارد المالية لا يمكن أن يحقق الهدف المأمول في المقام الأول ، وهو بالتحديد السماح بزيادة الاستثمارات والواردات والنمو . ويتعين على خطة بريدي أن تتسع بسرعة لتشمل عددا أكبر من البلدان النامية . والتخفيض المناسب للديون مسألة لازمة لإعادة التنمية . وهناك ما يزيد قليلا عن ٤٠ بلدا تنتظر لتصبح أهلا لخطة بريدي ، وانتهت دراسات متعددة إلى أن المسألة ، في المجموع ، تستلزم حدا أدنى يتراوح ما بين الثلث و ٤٥ في المائة للتأثير على الاستثمار والنمو . وتعاني خطة بريدي من نقص في التمويل كما يشهد عليه أيضا النقص في أموال الضمان الرسمية في اتفاقات تخفيض الديون الأخيرة .

٤٠ - كذلك تستدعي البيئة الحالية للمحاسبة والضرائب والتنظيم المصرفي التي تعمل في ظلها المصارف إعادة النظر ، فنقص الوضوح في قوانين المصارف الوطني وما بينها من اختلاف يجعلان المفاوضات غاية في التعقيد كما يجعلان من الصعب وضع برنامج تخفيض تتحمل فيه جميع الأطراف المعنية نصيبا عادلا من تكاليف تخفيض الديون . ولانجاز مهمة العصر التي لم تنته بعد ، المتمثلة في الإقراض المتناقص ، والانتقال إلى التضافر في قبول الخسائر ، يتعين استكمال النهج المتمثل في تناول كل حالة على حدة في تخفيض الديون بقواعد منسقة لتقاسم التكاليف . وعلى الرغم من أن البلدان تحتاج ، على الصعيد المحلي ، إلى التوصل إلى توافق اجتماعي في الآراء إزاء كيفية تقاسم أعباء وثمار التكيف الذي لا مفر منه ، فإن المجتمع الدولي يحتاج أيضا احتياجا شديدا إلى بعض القواعد والاتفاقات العامة بشأن تقاسم التكاليف فيما بين الشركاء العديدين المعنيين وذلك للإسراع بإعادة التدفقات المالية المناسبة للتنمية إلى ما كانت عليه .

٤١ - وتعالج خطة بريدي الديون التجارية فقط . ومن المعترف به الآن أن الديون الرسمية ، بما فيها الديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية ، يتعين أن تكون جزءا من حل شامل . وما يزال الإعفاء من الديون بالنسبة للأغلبية من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية المنخفضة الدخل ، ولاسيما في أفريقيا ، مسألة حاسمة . وقيام الدائنين الثنائيين بالإعفاء من الديون مسألة ذات أهمية خاصة للبلدان الواقعة في تلك الفئة التي تواجه مصاعب خطيرة في خدمة الديون .

٤٢ - وعقب مقررات قمة تورنتو ، استغادت عدة بلدان منخفضة الدخل في السنتين الأخيرتين من الشروط الأسهل بالإلغاءات الجزئية التي أجريت عند إعادة جدولة الديون الشائكة الرسمية في إطار نادي باريس . وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل ، قام عدد متزايد من البلدان المانحة بتحويل قروض المساعدة الانمائية الرسمية إلى منح ، تمشيا مع القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) لمجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة . واعترفت ضمنا بمبادرة مشروع الأمريكتين التي أعلنها الرئيس بوش في ٢٧ حزيران/يونيه هذا العام ، حينما اقترح تخفيض الديون الرسمية للمنطقة المستحقة للولايات المتحدة ، بالحاجة إلى تمديد مقاييس الملاحية التي وضعها نادي باريس لتسهيل شروط إعادة الجدولة وتخفيض الديون الشائكة الرسمية كما تشمل أفقر البلدان . وفيما يتعلق بالتدفقات الرسمية كذلك ، تعد من التطورات الإيجابية رغبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقديم مدفوعات رغما عن عدم انتهاء مفاوضات البلد المعني مع المصارف ، وحتى إذا كانت للمصارف متأخرات مستحقة لديه .

٤٣ - وكان مستوى الموارد المالية الانمائية الرسمية الصافية - المنح مضافا إليها الائتمانات الرسمية الصافية - في عام ١٩٨٩ هو تقريبا نفس المستوى في عام ١٩٨٠ . وسيتطلب انتعاش الاستثمار في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وتعزيز التراكم القوي لرأس المال في آسيا ، الذي حدث في السنوات الأخيرة ، زيادة ضخمة في التدفقات الرسمية الصافية لدعم جهود تعبئة المدخرات الداخلية . وفي حالة أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل ، ومعظمها في أفريقيا ، تشكل المساعدة الانمائية الرسمية أهمية خاصة في تضييق الشفرة القائمة في العملات الأجنبية والمدخرات وهي مسألة لازمة لاستئناف النمو وزيادة الاستثمارات . وفي بلدان نامية أخرى ، لا تزال التدفقات الرسمية مسألة حساسة خلال هذه الفترة المتسمة بشح العملات الأجنبية . ويميل الجزء المستورد من الاستثمارات في الآلات والمعدات إلى أن يكون مرتفعاً إلى حد كبير في البلدان النامية المتوسطة الدخل . وهذه الاستثمارات شرط ضروري لتحويل الهياكل الانتاجية ولزيادة إمكانيات التصدير . ومن غير المحتمل أن يستطيع رأس المال الخاص - الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المصارف التجارية - القيام مرة أخرى بدور هام في عملية التنمية إلا بعد إعادة النمو وبلوغ الصادرات زخما معينا .

الحواشي

(١) E/1990/55

(٢) E/1990/64

٣ - فيما يلي الوثائق الرئيسية للأمانة العامة للأمم المتحدة التي تتضمن تحاليل وتوصيات تتصل بالسياسات فيما يتعلق بالتحويلات الصافية : التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، تقرير الأمين العام ، ١٣ أيار/مايو ١٩٨٧ (A/42/272) ، التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، تقرير الأمين العام ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ (E/1988/64) ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٥ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.II.C.1 ، الصفحات من ٧٧ إلى ٨٠ من النص الانكليزي) ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1 ، وبصفة خاصة المرفق الثالث) ، "تعريف وقياس التحويل الصافي للموارد" ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩ ، منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.C.1 ، الفصل الرابع والثامن) ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) ، الفصل الرابع ، أزمة الديون الخارجية والتنمية ، تقرير الأمين العام ، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (A/44/628) ، الديون وتنظيم التكيف : اجتذاب التدفقات المالية غير المنشئة للديون ، والإقراض الجديد . تقرير من أمانة الاونكتاد ، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ (TD/B/C.3/234) ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : الخيارات في تخفيض عبء الديون . سنتياغو ، شيلي ، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٠ (LC/G.1605 (SES.23/5)) .

٤ - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التمويل والديون الخارجية للبلدان النامية (باريس ، ١٩٩٠) .

٥ - جاء في تقرير البنك الدولي : "بلغ العبء الإضافي لأسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة ، بالنسبة لمتوسطها في الفترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٨٠ حوالي ٨ بلايين دولارات في السنة بالنسبة لأمريكا اللاتينية خلال الثمانينات ، أو ما يقرب من ١ في المائة من الناتج المحلي للمنطقة . وكانت الصدمة التراكمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أخف من ذلك - أقل من ثلث ما عانتها أمريكا اللاتينية (تقرير التنمية في العالم ، ١٩٩٠ ، الصفحة ١٥ من الأصل الانكليزي) .

٦ - جداول البنك الدولي عن الديون ، ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، المجلد رقم ١ ، الصفحة ٧٨ من الأصل الانكليزي .

٧ - بالنسبة لصندوق النقد الدولي هناك تدفق صاف سالب منذ عام ١٩٨٦ . وبالنسبة للبنك الدولي لا يزال التدفق الرأسمالي الصافي إيجابيا . بيد أن السبب في هذا يعود إلى قروض المؤسسة الانمائية الدولية ، في حين أن النقل الصافي لموارد البنك الدولي والاقتراض غير التساهلي الذي يقدمه سالبان منذ عام ١٩٨٨ (دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.C.1) ، الصفحات من ٨٣ إلى ٨٨ من النص الانكليزي ، ودراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) ، الصفحات من ٩١ إلى ٩٦ من النص الانكليزي) ، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، كان النقل الصافي للموارد مع المقرضين المتعددي الاطراف سالبا وبلغ حوالي ٢,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٧ و ٢,٩ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٨ . انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : الخيارات في تخفيض عبء الديون ، (SES.23/5) LC/G.1605 ، سانتياغو ، شيلي ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٧٣ من الاصل الانكليزي) .

٨ - جداول الديون العالمية ، ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، الملحق الاول ، الصفحة ٤ من النص الانكليزي .

٩ - ورد عرض حديث لحالة الخلاف بشأن اتجاهات المدى الطويل في معدلات التبادل التجاري في مقال دونالد فندلي "معدلات التبادل التجاري" (Terms) ، Ronald Findlay ، "of Trade" وفي مقال ه . و . سنجر "معدلات التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية" (H. W. Singer, "Terms of trade and economic development" في The New Palgrave: A Dictionary of Economics, John Eatwell, Murray Milgate and Peter Newman, eds. (The Macmillan Press, London, 1987) .

١٠ - التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، تقرير الأمين العام ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ (A/1988/64) .

١١ - السبب في القيام دائما كل سنة بتطبيق التغييرات الحاصلة في معدل التبادل التجاري على صادرات عام ١٩٨٠ ، على النحو الحاصل في الجدولين ٤ و ٥ ، هو عزل أثر التغييرات السعرية وتجنب النتيجة المتناقضة التي يحمل عليها عند استخدام الصادرات الجارية في كل سنة ، أي أن الخسائر الحاصلة من تغيير غير موات في معدلات التبادل التجاري تزيد كلما زاد نجاح الحافز على التصدير الذي يقاس بازدياد حجم الصادرات .

ومن ناحية أخرى ، فبالنسبة للدراسات القطرية الواردة في المرفق ، تجري حسابات مماثلة في المكاسب والخسائر التجارية باستخدام قيمة الصادرات كل سنة مما يكشف أيضا النجاح أو الاخفاق في زيادة حواصل التصدير في كل حالة .

١٢ - انظر مشاكل السلع الأساسية في افريقيا : نحو التوصل الى حل ، تقرير لغريغور الخبراء المعني بمشاكل السلع الأساسية بافريقيا والتابع للأمين العام للأمم المتحدة برئاسة ملكولم فريزر (UNCTAD/EDM/ATF/1) ، ١٩٩٠ . وتؤكد الحركات السعرية غير الموازية بالنسبة لافريقيا ، الأدلة المدهشة التي قدمت أخيرا والتي تشير إلى أن المستوردين الافريقيين تعرضوا للمبالغة في تسعير وارداتهم بالمقارنة بالأسعار العالمية التي تدفعها بلدان أخرى . وقد وثق هذا بوضوح في كتاب Alexander J. yeats, Do African Countries Pay more for Imports والتخطيط ، والبحوث WPS 265 ، البنك الدولي ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

١٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : الخيارات في تخفيض عبء الديون ، (سانتياغو) ، شيلي ، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٠ (LC/G.1605 (SES.23/5)) ، المرفق الأول .

١٤ - انظر : Helmut Reisen and Axel Van Trotsenburg, Developing Country Debt: The budgetary and Transfer Problem (باريس ، مركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٨) .

١٥ - من الواضح أن سرعة التحول تختلف وفقا للفترة المختارة للمقارنة . وبمقارنة متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بمتوسط الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، وباستخدام تعريف مماثل للنقل ، اكتشفت دراسة لمركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه يوجد بصفة عامة تحول أكبر من ذلك المشار إليه هنا (انظر رايسن وفان تروتسنبرغ ، المرجع المذكور أعلاه) .

١٦ - انظر : Vito Tanzi, Fiscal policy and economic reconstruction in Latin America, مخطوط غير منشور ، صندوق النقد الدولي ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الصفحة ١٣ .

١٧ - باستخدام نموذج منهجي ، يحلل إدمار باشا سلسلة ردود الفعل بين التحويلات الأجنبية الصافية والعوامل المحلية التي تخلق حالة تصبح فيها قيود الميزانيات الحكومية هي المصدر الرئيسي لمصاعب النمو (والتضخم) . فعند نقطة التضخم السريع ، يصبح التوسع في فائض الميزانية الأولى في الحساب الجاري وتقليل طبع النقود منهج عمل لا غنى عنه ، ولو أنه قد يواجه مقاومة سياسية محلية كبيرة . والتخفيف المشروط لعبء الديون الخارجية قد يوفر الحافز اللازم لتدابير التقشف المالية هذه . انظر : Edmar L. Bacha, "A three-gap model of foreign transfers and the GDP growth rate in developing countries", Journal of Development Economics 32 (1990) . pp. 279-296

١٨ - انظر الديون وتنظيم التكيف : اجتذاب التدفقات المالية غير المنشئة للديون والإقراض الجديد ، تقرير لأمانة الأونكتاد (TD/B/C.3/234) ، وبمفة خاصة المصفاة ١٦ والجدول ٣ .

١٩ - كما لاحظ تانزي ، أصبح التمويل المحلي تمويلا باهظ التكاليف كما أن تكلفة تقديم الخدمات العامة ارتفعت ارتفاعا شديدا . انظر فيتو تانزي ، المرجع المذكور أعلاه ، المصفاة ١٠ .

٢٠ - انظر باشا ، المرجع المذكور أعلاه ، المصفاة ٢٩٥ .

٢١ - أرقام نسب الاستثمار من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، "Changing production patterns with social equity" (LC/G.1601 (SES.23/4)) ، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٠ وصندوق النقد الدولي ، World Economic Outlook . نيسان/أبريل ١٩٨٨ وأيار/مايو ١٩٩٠ .

٢٢ - انظر تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم ، المرفق (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IV.1) والملاحق لتقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم ، تقرير الأمين العام ، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ (A/45/137) ، الفصل الثالث .

٢٣ - قدرت دراسة أخيرة قاست الميزان التجاري للمصنوعات للولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية أن فائض الولايات المتحدة الشنائي الضخم انخفض من ١٨,٦ من بلايين الدولارات في ١٩٨٠-١٩٨١ إلى ١,٢ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٧ . وقد جاء بهذه

الدراسة ، أن الانخفاض الضخم في الاستثمار في أمريكا اللاتينية كانت له انعكاسات ضارة على صادرات الولايات المتحدة من السلع الرأسمالية . وتشير الدراسة الى أنه "ما لم توجد استراتيجية بديلة للديون توفر لأمريكا اللاتينية الموارد اللازمة لخدمة ديونها فلن تختفي فوائضها التجارية . وبهذا المعنى ، فإن مشكلة الديون هي أيضا مشكلة لمصنوعات الولايات المتحدة" (التأكيد مضاف) . (انظر : Meeting World Rudiger Dornbusch, Paul Challenges; U.S. Manufacturing in the 1990s, Grugman و Yung Chul Park (Eastman Kodak Company, Rochester, 1989) .

٣٤ - قرار الجمعية العامة د/١٨ - ٣ المؤرخ في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الفقرتان ٨ و ٩ .

المرفق

حالات قطرية إفرادية عن النقل الصافي للموارد

- ١ - يتضمن هذا المرفق تقديرات للأرباح (أو الخسائر) الناجمة عن التجارة ، والتغيرات الحاصلة في التحويلات المالية وأثرها الإجمالي على توافر الموارد المحلية لثمانية من البلدان المدينة هي اندونيسيا ، والبرازيل ، وبولندا ، وجمهورية كوريا ، وكوت ديفوار ، والمكسيك ، ونيجييريا ، وهنغاريا . كما يتضمن تعليقات قصيرة عن تجربتها خلال الثمانينات .
- ٢ - وتحسب الأرباح (أو الخسائر) الناجمة عن التجارة لكل سنة كناتج لقيمة الصادرات في تلك السنة مضروبا في النسبة المئوية للربح (أو الخسارة) الناجمة عن معدلات التبادل التجاري ، مع اعتبار سنة ١٩٨٠ السنة الأساس . ونظرا لأن اختيار سنة ١٩٨٠ كأساس كان اختيارا عشوائيا ، فإنه يتعين ألا تفسر الأرباح (أو الخسائر) الناجمة عن التجارة على أنها تقدير تقريبي لاتجاه ثابت ، بل على أنها ببساطة ، أبلغ أثر مباشرة على البلد مترتب على التغيرات التي حصلت في معدلات التبادل التجاري الدولية خلال العقد الماضي .
- ٣ - وحسب التحويلات وفقا لتعريف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة لعبارة "نقل الموارد على أساس النفقات" . (انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ ، الفصل الرابع ، الإطار ٤-١ : قياس النقل الصافي للموارد المالية للبلدان النامية) .
- ٤ - إن الأثر الإجمالي هو المجموع الجبري للأرباح (أو الخسائر) الناجمة عن التجارة وعمليات نقل الموارد المالية . وفي النهاية ، تتمثل المتغيرات الثلاثة بالنواتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٥ المقدر بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة ، مما يؤدي إلى نسب تشكل تقديرا تقريبا لحجم الصدمات . وقد اختيرت النسبة المتعلقة بالنواتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٥ لأن قيم الناتج القومي الإجمالي لكل سنة ، مقدرة بقيمة الدولار الحالية ، تعتبر مشوهة بسبب التقلبات الشديدة في أسعار الصرف التي حصلت في العقد الماضي . وتبين التقديرات المقابلة في الجداول القطرية الواردة في آخر الوثيقة .

٥ - وكان الأثر الإجمالي الناجم عن الخسائر في التجارة وعن عمليات النقل السالب للأموال شديدا للغاية استنادا إلى البيانات القطرية المقدمة ، على الرغم من تنوع الوزن النسبي للصدمات بتنوع البلدان . وتصبح المعالم المشتركة والخارجية لمختلفة الخبرات الوطنية واضحة عندما تفحص معا : فأسعار السلع الأساسية ، ودينامية الأسواق العالمية ، والزيادة في أسعار الفائدة الدولية ، كلها عوامل توجد خارج نطاق رقابة البلدان فرادى ، ولم يتم التنبؤ بتغيرات هذه العوامل بشكل صحيح . غير أن نفس الاتجاهات في الاقتصاد العالمي تحدث أثارا مختلفة على بلدان مختلفة ، وذلك حسب ظروفها المالية والاقتصادية ووقت حدوث الصدمة ، وملاءمة استجابة سياسات تلك البلدان للصدمة ، ومرونة هيكلها الإنتاجي .

٦ - وأحدثت التغيرات في معدلات التبادل التجاري الدولية أكثر الإضطراب في البلدان التي تعتمد على تصدير سلعة أساسية أولية واحدة أو قلة قليلة من تلك السلع ، والتي لا تقدر على تنويع تشكيلة صادراتها لتشمل المواد المصنعة (انظر الجدول ١) . والبلدان الأفريقيان الواردان في النموذج دليان على ذلك فتجربتهما جمهورية كوريا واندونيسيا مختلفتان تمام الاختلاف . وقد كانت جمهورية كوريا فعلا مصدرا صافيا للمواد المصنعة ومستوردا صافيا للسلع الأساسية الأولية في السبعينات ، مما أدى إلى تحسن معدلات تبادلها التجاري في الثمانينات . أما اندونيسيا ، فقد عانت من تنهؤ حاد في معدلات تبادلها التجاري خلال النصف الثاني من العقد ، غير أنها تمكنت من زيادة حجم صادراتها وتحويل تشكيلة صادراتها عن النفط لتشمل المواد المصنعة . وبالمقارنة مع نيجيريا وكوت ديفوار ، كانت بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية المستعرضة في هذا المرفق تتمتع بأساس صناعي متطور نسبيا ، وحاولت تلك البلدان توسيع نطاق صادراتها غير التقليدية ، مما أدى إلى تحقيق نتائج هامة ولكن غير كافية . ولم تتمكن تلك البلدان من زيادة صادراتها بما يكفي من السرعة لمصاحبة التغير الحاصل في التدفقات المالية ، واضطرت إلى التقليل من الواردات ، مما أعاق النمو وتراكم رأس المال فيها . ويعود ذلك ، في جزء منه إلى ما ورثته في سياساتها التصنيعية من تحيزات ضد التصدير .

٧ - ويشكل حجم الصدمات وما يلزم من سرعة في التكيف مهمة مستحيلة الإنجاز لبعض البلدان . ويختلف اختلافا كبيرا باختلاف البلدان ، من ناحية أخرى ، مستوى التحويلات المالية السالبة وكذلك مستوى الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التجارة . واتصل أثر تطور السوق المالية الدولية ، التي تحولت من سوق مقترضين في عقد السبعينات إلى سوق مقرضين في عقد الثمانينات ، بحجم وهيكل ديون كل من البلدان . أما نسبة الديون

المستحقة إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ، والوزن النسبي للقروض التيسيرية والتجارية ، الخاص منها والرسمي ، وآجال استحقاقها والشروط المتملة بسدادها ، فقد أثرت جميعها في مبلغ التحويلات المالية السالبة . ومما كان له أهمية أيضا قدرة مختلف البلدان على إبرام اتفاقات مواتية نسبيا خلال المفاوضات الناجحة لإعادة جدولة الديون ، وعلى التأثير في تحركات رأس المال الخاص و/أو مراقبته من أجل تفادي هروب رأس المال ، وتشجيع تدفقات رأس المال إليها .

اندونيسيا

٨ - في عام ١٩٨١ ، كان صافي تحويلات اندونيسيا المالية السالبة كبيرا جدا ، وكان إلى حد بعيد النظير الملازم لفوائض تجارية جد ضخمة حملت عليها من ارتفاع أسعار . لكن هذه التحويلات السالبة لم تمثل مشقة بالنسبة للبلد ، لأنه يمكن تمويلها من مكاسب كبيرة جدا تحققت في مجال التبادل التجاري . وهذا الوضع مختلف ، بلا شك ، عن حالة يتعين أن يجري فيها تحقيق الفائض التجاري على حساب خفض الواردات خفضا شديدا . وقد نمت واردات اندونيسيا في عام ١٩٨١ ، بسرعة كبيرة بلغت ٣٢ في المائة . ومع ضعف الطلب العالمي على النفط ، وتأثر القطاع الزراعي في عام ١٩٨٢ بأحوال الجفاف ، انخفضت إيرادات الصادرات النفطية وغير النفطية في آن واحد . وترتت حالة موارد اندونيسيا الخارجية لأن العجز في الحساب الجاري ارتفع بصورة درامية إلى ٥,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٢ ، وإلى أكثر من ٦ بلايين دولار في ١٩٨٣ . وبنتيجة ذلك ، اقترضت اندونيسيا مبالغ ضخمة من مصادر أجنبية وسحبت من أموالها الاحتياطية لتمويل العجز في حسابها الجاري . وفي عام ١٩٨٣ ، بلغ صافي التحويلات المالية إلى اندونيسيا ٢,٧ بليون دولار . وفي الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، بلغ متوسط التحويلات المالية من اندونيسيا نحو ١,٩ بليون دولار . وأخذ مفعول تدابير القيود الصارمة على الاستيراد يسري ، مما أثر في مستويات الاستثمار ، لكنه أدى إلى تحسن العجز في الحساب الجاري إلى معدل وسطي قدره بليونين من الدولارات لهذه الفترة . على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يكن سوى ١,٩ بالمائة في ١٩٨٥ ، وهو أدنى مستوى شهدته الثمانينات . ويقدر أن يرتفع صافي مدفوعات الفوائد بشكل حاد إلى ١,٣ بليون دولار . وفي ١٩٨٦ ، أصبح صافي التحويلات المالية موجبا من جديد ، فناهض ٩٠٠ مليون دولار . وفي فترة السنتين ١٩٨٧-١٩٨٩ ، أصبح صافي التحويلات المالية سالبا ، وذلك أساسا بسبب ارتفاع صافي المدفوعات من الفوائد من ٢,٣ بليون دولار في ١٩٨٧ إلى ٣ بليون دولار في ١٩٨٩ . على أن النمو الاقتصادي عاد إلى الانتعاش في نهاية العقد ، وذلك جزئيا بسبب ظهور الاثار الإيجابية للبرنامج الاندونيسي لتنويع الصادرات من الصادرات النفطية إلى الصادرات غير النفطية .

٩ - كانت حركة أسعار النفط الدولية ، حتى عام ١٩٨٦ تحدد معدلات التبادل التجاري في اندونيسيا . وفي ١٩٨٠ ، شكلت إيرادات النفط والغاز ٨٠ في المائة من حصيللة النقد الأجنبي . وبحلول ١٩٨٧ ، تجاوزت الإيرادات من الصادرات غير النفطية إيرادات الصادرات النفطية ، وهي تبلغ حاليا نسبة تزيد على ٦٠ في المائة من مجموع حصيللة الصادرات . ومع تدهور أسعار النفط العالمية في ١٩٨٦ ، عادت الأسعار العالمية لمادتي الخشب والمطاط إلى التحسن . والامر المثير للإعجاب هو أن اندونيسيا نجحت في تنويع صادراتها تنوعا كبيرا . وتأتي معظم الإيرادات الإضافية من الصادرات غير الوقودية من تصدير المنتجات الصناعية ، ولا سيما المنتجات الخشبية والملابس والمنسوجات . على أن استمرار تدني أسعار النفط التي ما فتئت تبلغ نسبة تقرب من ٤٠ في المائة من مجموع حصيللة الصادرات - لا يزال يشكل عائقا لمعدلات التبادل التجاري لاندونيسيا ، شأنها في ذلك شأن التغييرات الشاذة في أسعار بعض السلع . وقد استوعبت اندونيسيا تردي معدلات التبادل التجاري على نحو أفضل من سواها ، بالرغم من أثرها السلبي على الاقتصاد . وهبطت معدلات التبادل التجاري بين ١٩٨٤ و ١٩٨٩ بمقدار يتجاوز ٤٠ في المائة ، في حين أن معدل الاستثمار لم ينخفض إلا بنسبة مئوية ضئيلة .

١٠ - في أوائل الثمانينات ، أدى الاثر المتجمع المترتب على التغييرات في صافي التحويلات المالية والتغييرات في معدلات التبادل التجاري إلى حدوث زيادة في التوفر الإجمالي للموارد ، وكانت المكاسب التي درتها التجارة وافرة حتى عام ١٩٨٤ . على أن الاثر المتجمع تحوّل إلى أثر سالب في ١٩٨٤ ، وهي آخر سنة سجلت فيها مكاسب متأتية من التجارة ، واستمر سلبا طوال ما تبقى من العقد (انظر الجدول ألف - ٤) .

البرازيل

١١ - ارتفع صافي التحويلات المالية من البرازيل في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ إلى ١١ بليون دولار ، وهو ما يعادل أكثر من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم وصل مستوى أعلى من ذلك بكثير في عام ١٩٨٨ إذ قارب ال ١٦ بليون دولار ، أو ما يعادل أكثر من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وبتزايد سلبية صافي التحويلات المالية ، انخفض الاستثمار من ٢٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال النصف الثاني من السبعينات ، فبلغ ١٦,٥ في المائة تقريبا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (انظر الجدول ألف - ١) .

١٢ - وكان أحد العناصر الرئيسية المكونة لنقل الموارد المالية صافي مدفوعات الفائدة الذي ارتفع ارتفاعا حادا في عام ١٩٨١ ، فزاد عن ٩ بلايين دولار (بعد أن كان

٦,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٠) ، وارتفع في عام ١٩٨٢ فـضرب رقما قياسيا تجاوز الـ ١١ بليون دولار . ثم ظل صافي مدفوعات الفائدة بعد ذلك مستقرا نوعا ما ، متقلبا حول مستوى ١٠ بلايين دولار ، ولم ينخفض إلى أقل من ٩ بلايين دولار إلا في عام ١٩٨٧ ، وهو ما يعكس انخفاض أسعار الفائدة العالمية . كما أضرب بالوضع المالي للبرازيل انعكاس اتجاه تدفقات رأس المال على الأجل الطويل (غير الاستثمار المباشر) ، وانخفاض تدفقات رأس المال في الأجل القصير (وخاصة في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤) ، وزيادة هروب رأس المال في بعض السنوات .

١٣ - وأصبحت البرازيل بصدمة كبيرة في معدلات التبادل التجاري في بداية العقد بسبب انخفاض سعر السلع الزراعية التصديرية الرئيسية ومنها أساسا البن ، وبسبب ارتفاع أسعار النفط . وظلت معدلات التبادل التجاري في البرازيل تتدهور في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وبلغت قيمة الصادرات ذروتها في عام ١٩٨٢ ، وهي السنة الوحيدة في العقد التي لم تحقق فيها الصادرات نموا بالقيمة الحقيقية . وشهدت السنوات اللاحقة تحسنا تدريجيا في معدلات التبادل التجاري وفي القيمة العالمية للصادرات ، وذلك بفضل التغير التدريجي في تشكيلة الصادرات لتشمل المواد المصنعة التي ارتفعت حصتها إلى أكثر من ٥٠ في المائة من الصادرات منذ ١٩٨٧ ، بعد أن كانت لا تزيد عن ٣٠ في المائة إلا بقليل في ١٩٨٠ . وبالتالي ، كان حجم الصادرات البرازيلية في عام ١٩٨٨ ضعف ما كان عليه في عام ١٩٨٠ تقريبا ، على الرغم من أن ارتفاع القدرة الشرائية التي تمثلها هذه الصادرات كان أقل من ٨٠ في المائة .

١٤ - وسرعان ما تحققت فوائض تجارية ، وارتفعت هذه الفوائض من بليون دولار تقريبا في عام ١٩٨٢ إلى ١٣ بليون دولار في عام ١٩٨٤ ، على الرغم من تدهور معدلات التبادل التجاري ، وبلغت في عام ١٩٨٨ رقما قياسيا قدره ١٩ بليون دولار . غير أن التحسن في الميزان التجاري تحقق أساسا من خلال انخفاض الطلب الإجمالي ، وانخفاض قيمة أسعار الصرف الحقيقية ، وتخفيضات صارمة في الاستيراد ، ولا سيما خلال النصف الأول من الثمانينات . وانخفض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من نسبة سنوية قدرها ٨,٥ في المائة في السبعينات إلى ٢,٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩ .

١٥ - وارتفع الحجم الإجمالي للتغير في معدلات التبادل التجاري والتحويلات المالية ، الذي كان متواضعا في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ لما كان العنصر المالي لا يزال إيجابيا ، فتجاوز ١٥ بليون دولار سنويا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وانخفض في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، ثم ارتفع ثانية فبلغ مبلغا لم يسبق له مثيل قدره ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٨ . ورغم أنه انخفض في عام ١٩٨٩ ، فإنه كان يعادل انخفاضا في توافر الموارد المحلية بنسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .

بولندا

١٦ - حاولت بولندا في السبعينات ، تعزيز اقتصاد البلد بتحقيق زيادات كبيرة في الاستثمارات بالاستناد إلى أسس ، منها ضمن أمور أخرى ، استخدام واسع للقروض الأجنبية . وزاد إجمالي دين البلد مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي أكثر من ٢٠ ضعفاً بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٠ ، من ١,٢ بليون دولار إلى ٢٤,١ بليون دولار . وقد تراكم حوالي ثلث هذا الدين مع المصارف التجارية وحدها ، وكان الباقي مع الحكومات الأجنبية . ونظراً لأن حوالي ٥٠ في المائة من التزامات بولندا كان مستحق السداد في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، فلم يكن هناك ما يمكن أن ينتج التدفق النقدي اللازم لإبقاء بولندا مكتفية ذاتياً في عام ١٩٨٠ سوى فرض حظر شامل على الواردات بالعملية الصعبة إلى جانب المحافظة على نفس قيمة الصادرات . وقد قصرت الائتمانات الجديدة عن سد الشفرة في الموارد وأعلنت الحكومة في آذار/مارس ١٩٨١ عن التوقف عن سداد أقساط الدين . وجئت بذلك أزمة دين ، وتبع ذلك إعادة الجدولة بإجراء عمليات لاحقة لإعادة جدولة الديون في السنوات التالية .

١٧ - وأجرت بولندا بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٨ تحويلات صافية إلى الخارج للموارد المالية بمبلغ ١١ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٧) . وبعد إعادة الجدولة ، اعتمدت بولندا على استخدام التدابير الإدارية استخداماً واسع النطاق لتخفيض الواردات ، ولاسيما واردات الأجهزة والمعدات ، مما يخفض معدلات الاستيعاب المحلي . بيد أنه لم يكن بالإمكان توسيع نطاق الصادرات إلى حد كبير . ولم تنتعش الصادرات نوعاً ما إلا بداية من عام ١٩٨٧ . وكان رصيد الحساب الجاري التراكمي سالباً بمقدار ١٥ بليون دولار ، الأمر الذي يعزى في معظمه لرصيد الخدمات السالب . ونظراً لارتفاع المديونية وزيادتها ، فقد أصبحت مدفوعات خدمة الدين عاملاً رئيسياً في تطوير الأوضاع الاجمالية لميزان المدفوعات .

١٨ - ويعتبر تدهور معدلات التبادل التجاري وزيادة التحويلات المالية السالبة إلى الخارج من بين أسباب انخفاض معدلات الاستثمار طوال عقد الثمانينات . وفي أواخر عام ١٩٨٩ ، قررت السلطات ، تنفيذ برنامج للتشوف في مواجهة انخفاض الانتاج في الصناعة وضعف الأداء الزراعي ، وخطورة نقص الامدادات بسبب تخفيضات الواردات ، وتباطؤ نمو الصادرات وارتفاع التضخم . ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق استقرار الاقتصاد المحلي واصلاحه عن طريق تعزيز دور قوى السوق . ويقوم صندوق النقد الدولي بدعم هذا البرنامج بترتيب توفير ائتمان .

١٩ - وتبدأ ترتيبات التمويل بالنسبة للتسعينات باتفاق استثنائي لإعادة جدولة الديون بمبلغ ٩,٤ من بلايين الدولارات مع نادي باريس . ويتضمن الاتفاق متأخرات خدمة الدين المتراكمة في نهاية عام ١٩٨٩ وجميع مدفوعات الفائدة ومدفوعات المبلغ الأصلي المستحقة من الآن وحتى نهاية آذار/مارس ١٩٩١ . وستعلق الدفعات لمدة ثماني سنوات ، ثم توزع على مدى ست سنوات . كما يمكن أن يكون هناك إعفاء لبعض الدين كذلك . ومن ثم ، فمن المتوقع أن يتم تخفيض صافي التحويل المالي السالب في التسعينات .

جمهورية كوريا

٢٠ - كانت التحويلات المالية الصافية إلى جمهورية كوريا ٣,٧ بليون دولار في ١٩٨٠ ، وانخفضت إلى ٢,٢ بليون دولار عام ١٩٨١ ، وهبطت إلى الصفر عمليا في ١٩٨٢ . وفي خلال تلك الفترة ، انخفض العجز في الحساب الجاري بنسبة النصف ، من ٥,٤ بليون دولار إلى ٢,٧ بليون دولار ، وارتفعت المدفوعات الصافية من الفوائد من ٢,١ بليون إلى ٣,١ بليون دولار . وفي ما تبقى من الثمانينات ، ارتفعت التحويلات المالية الصافية من جمهورية كوريا ارتفاعا سريعا ، من نحو ٧٠٠ مليون دولار في ١٩٨٣ إلى زهاء ١٥ بليون دولار في ١٩٨٨ . وفي الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، تقلص العجز في الحساب الجاري من ١,٦ بليون دولار إلى أقل من ١ بليون دولار ، وبلغ متوسط المدفوعات من الفوائد نحو ٣ بلايين دولار . وفي ١٩٨٦ ، تضاعفت التحويلات المالية الصافية من البلد أربعة أضعاف تقريبا إلى ٦,٧ بلايين دولار ، في حين تحول العجز في الحساب الجاري ، البالغ ١ بليون دولار تقريبا ، إلى فائض بلغ ٤,٥ بليون دولار . وعلى مدى السنتين التاليتين ، جعلت الفوائض التجارية الكبيرة المتواصلة من الممكن زيادة صافي التحويلات المالية من جمهورية كوريا . ومنذ عام ١٩٨٧ ، عجلت البلاد بسداد ديونها الخارجية ، ومن المتوقع أن تصبح بلدا دائما أكثر منه بلدا مدينا في مطلع التسعينات وبلغ مجموع الديون الخارجية ٤٠,٥ بليون دولار في ١٩٨٧ ، وانخفض إلى ٢٨,٩ بليون دولار في ١٩٨٩ ، ويُقدر أن يرتفع من جديد إلى ٢٧ بليون في ١٩٩٠ . وقد أسهم برنامج السداد المعجل للديون في تحقيق صافي النقل السالب الكبير للموارد المالية في السنوات الأخيرة (انظر الجدول ألف - ٨) .

٢١ - وظلت معدلات التبادل التجاري لجمهورية كوريا ذات طابع محايد نسبيا في النصف الأول من العقد . ولما كان البلد من البلدان المستوردة للنفط ، فقد حقق مكاسب كبيرة في معدلات التبادل التجاري منذ ١٩٨٦ . وعادت نسبة الوفورات الداخلية ، التي كانت مرتفعة فعلا في السنوات الأخيرة من السبعينات ، إلى الارتفاع من جديد في النصف

الثاني من الثمانينات . وظلت الوفورات الداخلية تتجاوز ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي منذ ١٩٨٤ ، وقاربت نسبة ٤٠ في المائة في ١٩٨٨ . وهكذا فإن زيادة النقل الصافي إلى الخارج قد قابله ارتفاع في الوفورات الداخلية .

٢٢ - وأدت الزيادات السريعة في الاجور منذ ١٩٨٧ (بنسب سنوية تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة) ، إلى جانب ركود نمو الانتاجية ، إلى حدوث زيادات كبيرة في تكاليف اليد العاملة للوحدة ، التي كانت أعلى بكثير منها في البلدان المنافسة الرئيسية . وعلاوة على ذلك ، ارتفع سعر "الون" ٢٨ و ٣٢ في المائة بالقيمة الاسمية والحقيقية ، على التوالي : بين أوائل ١٩٨٨ وأواسط ١٩٨٩ . وكانت نتيجة ذلك عموما حدوث هبوط ملحوظ في فائض الحساب الجاري إلى ٥,٨ بليون دولار ، قابله انخفاض في صافي التمويلات المالية إلى خارج جمهورية كوريا في ١٩٨٩ .

٢٣ - وتمكنت جمهورية كوريا من الاستمرار في السير نحو تحقيق معدلات استثمار أعلى ، ونمو اقتصادي سريع في الثمانينات ، وذلك في الدرجة الاولى ، بفضل استخدامها الفعال للأموال المقترضة في خلق القدرة على التصدير في قطاع التصنيع . وازداد التكون الاجمالي لرأس المال الثابت خلال العقد ، في حين ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة متوسطة سنوية تجاوزت ٨ في المائة ، بين ١٩٨١ و ١٩٨٩ .

كوت ديفوار

٢٤ - انخفضت معدلات التبادل التجاري لكوت ديفوار في أوائل عقد الثمانينات ، ثم ارتفعت جزئيا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ ، وانخفضت انخفاضاً حاداً في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ ، عقب النتائج غير الثابتة والمتدهورة التي شهدتها صادرات سلعتها الاستوائية التقليدية الرئيسيتين ، وهما الكاكاو والبن . ويشكل الكاكاو خصوصاً أكثر من نصف مجموع صادرات كوت ديفوار . وبدأ سعر الكاكاو ينخفض في عام ١٩٨٤ ، وبحلول سنة ١٩٨٩-١٩٩٠ ، فقد سعره أكثر من نصف قيمته . وكان بالتالي أثر تغير معدلات التبادل التجاري لكوت ديفوار سلبياً للغاية طيلة العقد ، مما شكل عاملاً حاسماً في إيصال البلد إلى الأزمة الحادة الحالية . وينعكس الانخفاض القسري في الاستيعاب المحلي في التدني الكبير لنسبة الاستثمار التي فقدت نصف قيمتها بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، وظلت راکدة في حدود ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي منذ ذلك التاريخ ، مما هدد بالتالي آفاق النمو في المستقبل . وكان الناتج المحلي الاجمالي متجهاً نحو الانخفاض في أوائل الثمانينات ، ثم منذ عام ١٩٨٧ . ومن المتوقع أن يحدث انخفاض حاد آخر في عام ١٩٩٠ ، وهو العام الرابع المتتالي للنمو السالب . وخلال هذه الفترة ، شهدت الاجور الحقيقية ومستوى معيشة أغلبية السكان تدهوراً حاداً .

٢٥ - وحصلت كوت ديفوار على قروض خارجية ضخمة في أواخر عقد السبعينات ، لما مكنتها وفرة صادراتها من السلع الأساسية من الحصول على ائتمانات طائلة في الأسواق المالية الدولية . ولذلك السبب بدأت كوت ديفوار العقد بديون تعادل ٦٠ في المائة تقريبا من الناتج القومي الاجمالي . وكانت الديون تعادل الناتج القومي الاجمالي فعلا في عام ١٩٨٢ . واستوعبت خدمة الديون نصف حصيلة الصادرات تقريبا في عام ١٩٨٣ . وكان البلد آنذاك لا يزال يواجه نقلا موجبا للموارد المالية الصافية ، غير أنه لم يكن هناك من مفرٍّ من إعادة جدولة الديون .

٢٦ - وأدت الاتفاقات المبرمة مع نادي باريس والمصارف التجارية في عام ١٩٨٤ إلى انخفاض مؤقت في نسبة خدمة الديون ، والحصول على ائتمانات جديدة من البنوك المتعددة الاطراف والبنوك التجارية . وبالرغم من هذا الاسعاف ، أصبح صافي التحويلات المالية سالبا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ . وفي أواسط عام ١٩٨٦ ، أبرمت كوت ديفوار اتفاقا جديدا مع الدائنين الرسميين والتجاربيين على حد سواء ، سهل جدولة سداد الديون حتى عام ١٩٨٩ . غير أنه ثبت في عام ١٩٨٧ أن من المستحيل الوفاء بهذه الشروط ، وذلك بسبب التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري . وعلقت الحكومة بالتالي مدفوعات الديون ، مما أدى في نهاية الامر إلى عملية أخرى من عمليات إعادة جدولة الديون كانت أكثر موثاة ، وذلك مع نادي باريس ونادي لندن في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ . وحتى بعد تلك الاتفاقات ، تخلفت كوت ديفوار عن سداد ديونها مرة أخرى ، مما هدد استعداد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على استئناف الإقراض . وكانت النتيجة الصافية لهذه العملية المتكررة من عمليات إعادة جدولة الديون حتى الآن ادخال تخسين غير مستقر على صافي التحويلات المالية الموجبة لصالح كوت ديفوار ، مصحوبا بزيادة كبيرة في حجم ديونها الخارجية .

٢٧ - يتباين أثر استمرار المكاسب السالبة من التجارة والاتجاهات البديلة للتحويلات المالية على توفر الموارد المحلية تباينا كبيرا من عام الى آخر . وفي فترة السنتين (١٩٨١-١٩٨٣) ، حين كانت التحويلات المالية الصافية موجبة ، كان الأثر المتجمع موجبا أيضا أو يكاد لا يذكر . وعندما صار العنصر المالي سالبا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ ، كانت الهزة المعاكسة الكلية شديدة جدا ، فبلغت نسبة ١١ في المائة من

النتاج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ . وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، أصبحت التحويلات المالية سالبة مرة أخرى ، مما خفف من وطأة التردّي المتواصل لمعدلات التبادل التجاري (انظر الجدول ألف - ٢) .

المكسيك

٢٨ - ظلت التحويلات المالية الصافية من المكسيك سالبة منذ ١٩٨٢ . وبلغت ذروتها في ١٩٨٤ بعجز قدره ١٤ بليون دولار ، أي أكثر من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وكما هي الحال بالنسبة لأكثر البلدان مديونية ، ولاسيما في أمريكا اللاتينية ، كان السبب الرئيسي لهذا الاتجاه السلبي الوقف الفعلي لأي إقراض جديد وارتفاع المدفوعات من الفوائد . كما ساهم هروب رأس المال أصلا في رفع مستوى مافى التحويلات المالية السالبة . ومن ١٩٨٥ فصاعدا ، انخفض تدفق الموارد المالية إلى الخارج بسبب انخفاض أسعار الفوائد نسبيا وإعادة جدولة ديون المكسيك . وفي نهاية العقد ، بلغت هذه الديون ٥ بلايين دولار تقريبا ، أي ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .

٢٩ - ومن أجل التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة في أوائل الثمانينات ، اعتمدت المكسيك سياسات ضريبية ونقدية جد صارمة وأسعارا للصرف أقرب إلى الواقعية ، بحيث يمكن توليد فوائض تجارية . وفي حين تحسن وضع الميزان التجاري ، بالفعل ، تحسّنا ملموسا في ١٩٨٣ ، شهدت البلاد كسادا خطيرا في ذلك العام ، واكبه تراجع في الاستثمار بنسبة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، بعد أن كان ٢٧ في المائة في ١٩٨١ ، وانكمش الاقتصاد بنسبة ٤,٢ في المائة .

٣٠ - وكان لابد للاقتصاد المكسيكي أن يتأثر أيضا تأثرا خطيرا بعدم استقرار أسعار النفط ، التي تحدد ، بصورة أساسية ، تطور معدلات التبادل التجاري للمكسيك . وفي عام ١٩٨٦ ، هبطت أسعار النفط بنسبة ٥٠ في المائة . وترتب على ذلك تعرض الاقتصاد المكسيكي لضربة قاسية ، لأن اعتماده على قطاع النفط بالنسبة لإيرادات الحكومة والتصدير كليهما ، مازال قويا بالرغم من الجهود الرامية إلى التنويع . وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٨ في المائة ، كما زاد انخفاض مستوى الاستثمار .

٣١ - على أن تعويل المكسيك على النفط بات ، في الآونة الأخيرة ، أخف مما كان ويعود الهبوط المتواصل في نصيب النفط من مجموع الصادرات المكسيكية الى تأثير الاسعار والكميات معا ، لان أهمية الصادرات المصنعة ظلت تتنامى باطراد . فقد أنتجت المصانع أكثر من ٥٠ في المائة من صادرات البلد في ١٩٨٩ . بيد أن معدلات التبادل التجاري في المكسيك لم تعد الى الانتعاش بعد ، وإذا ما قورنت بمستوياتها في عام ١٩٨٠ ، فإن البلد مازال يكابد خسائر من التبادل التجاري ، تناهز ٤ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي .

٣٢ - وكان الاثر المتجمع الناجم عن التحويلات المالية وتغييرات معدلات التبادل التجاري ضخما بالنسبة للاقتصاد المكسيكي . وهو يمثل انخفاضا كبيرا في مدى توفر الموارد الداخلية . وبلغ الذروة في ١٩٨٤ ، حيث وصل الى مستوى يناهز ١٨ بليون دولار ، أي ما يقارب ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وكانت نسبته لاتزال ٧ في المائة من هذا الناتج في ١٩٨٩ (انظر الجدول ألف - ٥) .

نيجيريا

٣٣ - إن نيجيريا ، بسبب ضيق قاعدتها الصناعية وهشاشتها ، لم تكن في وضع يسمح لها بالاعتماد على الصادرات المصنعة بدلا من المنتجات الهيدروكربونية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي ، في فترة شهدت انخفاضا حادا في الاسعار العالمية للنفط . والواقع أن اعتمادها المفرط على صادرات النفط لم يتضاءل على مدى الثمانينات . وواجهت صادراتها التقليدية الأخرى - مثل الكاكاو والقهوة ، التي عاد انتاجها الى الانتعاش جزئيا في السنوات الأخيرة ، ظروفًا غير مواتية في الأسواق العالمية . وبذلك آلت معدلات التبادل التجاري في نيجيريا الى التردى منذ ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٨٩ ، تحسنت الأحوال تحسنا هامشيا فقط ، لان انتعاش الصادرات النفطية انهار جزئيا ، من ناحيتي الاسعار والكميات ، بسبب انهيار الصادرات غير النفطية : وكان بنتيجة ذلك ، أن غدت نيجيريا حاليا أكثر تعويلا على النفط منها في أي وقت مضى .

٣٤ - وأثقلت نيجيريا بالديون في مرحلة متأخرة نسبيا ، بدأت في ١٩٧٨ ، ثم اتخذت أبعادا كبرى في أوائل الثمانينات . وكانت النتيجة أن شهدت نيجيريا في الفترة (١٩٨١-١٩٨٣) تحويلات مالية صافية موجبة كبيرة . ولكن مع استحقاق السداد ، هبطت إيرادات النفط بشكل حاد وأخذ رأس المال الخاص ينسحب على نحو متزايد من اقتصاد نيجيريا المشخن بالجراح ، وغدت حالة البلاد المالية مزعزعة . ومن ١٩٨٤ فصاعدا ، صارت التمويلات المالية الصافية سالبة ، بالرغم من المتأخرات . وفي عام

١٩٨٦ ، أخطرت الحكومة ، بفعل انهيار إيرادات تصدير النفط الى نحو ربع ما كان عليه مستواها في ١٩٨٠ ، الى اعتماد برنامج تكيف هيكلي والتماس إعادة جدولة الديون . وجرت مفاوضات مستفيضة بشأن إعادة الجدولة ، لكن استمرار الازمة الداخلية وتدني أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار الفائدة الدولية أفضت الى زيادة مستمرة في التزامات خدمة الديون ، التي يتوقع أن تبلغ قرابة ٥ بلايين دولار في ١٩٩١ . وتمت إعادة جدولة الديون من جديد في الاشهر الاولى من ١٩٨٩ ، مما أسفر عن اتفاق جديد بشروط أنسب من ذي قبل : ومن المقرر الآن تسديد جميع الديون المتعددة الاطراف على مدى ٢٠ سنة ، مع فترة سماح قدرها ثلاث سنوات . وقد تمت ، بالفعل ، إعادة جدولة ديون أخرى قدرها ١٢ بليون دولار مع نادي باريس و نادي لندن . وعلى الرغم من هذه الاتفاقات والانتعاش الجزئي لصادرات النفط ، شهدت نيجيريا في عام ١٩٨٩ مرة أخرى تحويلات مالية سالبة . ومع ذلك ، فلاتزال خدمة الديون عنصرا مكونا هاما من عناصر تحويلات البلد المالية ، وقد بلغت ١,٧٥ بليون دولار في ١٩٨٩ ، وفقا للتقديرات الأولية للبنك الدولي .

٣٥ - وكانت التحويلات الى نيجيريا في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ في مجموعها موجبة وضخمة ، بغفل عناصرها المالية والعناصر المتمثلة بالتجارة معها . وعندما بدأت معدلات التبادل التجاري في التدهور عام ١٩٨٣ ، ظلت التحويلات المالية تعوض عن هذا التدهور بصورة كاملة ، غير أن كلا العنصرين انقلبا الى الاتجاه السلبي بداية من عام ١٩٨٤ فصاعدا ، مما أسفر عن انخفاض في الموارد المحلية المتاحة بما يزيد عن ٥ بلايين دولار سنويا ، في المتوسط ، بالنسبة للفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ (انظر الجدول ألف - ٦) .

٣٦ - وكان صافي التحويلات المالية السالبة وتدهور معدلات التبادل التجاري يعنيان ضمنا انخفاضاً في نسبة الاستثمار التي لم تشكل في أواخر الثمانينات سوى ثلث المستوى الذي وصلت اليه في عام ١٩٨١ . وكانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبية بالنسبة لمعظم العقد . وحدث انتعاش معتدل في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، وهو انتعاش يتوقع أن يستمر في الأجل القصير . غير أن معدلات النمو المنجز حتى ذلك الوقت تكاد لا تكفي لتجنب حدوث انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، الذي انكمش بالفعل الى مستوى يقارب المستوى الذي كان عليه في الستينات .

هنغاريا

٣٧ - استمرت هنغاريا في ممارسة عمليات النقل الصافي لمواردها المالية الى الخارج خلال الثمانينات (انظر الجدول ألف - ٣) . وقد أتت فترة النقل السالب هذه في

أعقاب فترة تحويلات كبيرة موجبة سبقتها في أواخر السبعينات ، تم تمويلها بمعدلات اقتراض من الأسواق المالية الدولية ، ثبت فيما بعد أنها غير قابلة للاستمرار . وأدت زيادة عمليات التصدير اللازمة الى تخفيض إمكانية الاستيعاب الداخلية ، كما انخفضت معدلات الاستثمار انخفاضاً شديداً وانخفض التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت من ٢٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨١ الى ٢٣,٥ في المائة في ١٩٨٥ . حصل اتجاه نحو تحقيق تحول في تخصيص الناتج من الأسواق الداخلية الى التصدير ، وتخفيض الواردات ، واستخدام المبالغ الاحتياطية من النقد الأجنبي . ووفرت السلع الزراعية والمواد الخام معظم الزيادات في الصادرات ، في حين أن التغييرات الطارئة في هيكل الانتاج وأنواع التكنولوجيا وآليات الحوافز لم تكن كافية لترسي الأساس اللازم لتحقيق نمو سريع ومستمر في الصادرات . وبالنظر الى ذلك ، لم يتيسر للاقتصاد النمو في عام ١٩٨٥ . ولما كان مقدار الواردات يتصل بالانفاق الداخلي اتصالاً وثيقاً ، كان التكيف القصير الأجل بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ يقوم ، بالتالي ، على أساس سياسات الحد من الاستيراد .

٣٨ - على أن تسارع النمو الاقتصادي ، أدى ، اعتباراً من ١٩٨٦ ، مع بدء تنفيذ خطة خمسية جديدة ، أدى فوراً الى تفاقم الميزان التجاري ، وأصبحت الحاجة تدعو الى قروض جديدة لتمويل ميزان للمدفوعات ، كان سالباً الى حد بعيد : وارتفعت إجمالي الديون الدولية من ٨,٨ بليون دولار في نهاية ١٩٨٤ الى ما يتجاوز ٢٠ بليوناً من الدولارات في نهاية ١٩٨٩ . ونتج عن زيادة الاستثمار ، في عام ١٩٨٦ ، تزايد احتياجات التمويل ، وأدت زيادة الاقتراض الخارجي في ظل اقتصاد مشغل بأوجه القصور (يعاني كثيراً الاختناقات) الى تعميق اختلال التوازن الخارجي ، مما اقتضى بالتالي بذل جهود أشد لتحقيق التكيف . وارتفعت نسبة الديون الخارجية الإجمالية من ٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٧٦ في المائة في ١٩٨٧ ، ولم تنخفض إلا في عام ١٩٨٨ .

٣٩ - وأسهم التردّي الكبير في معدلات التبادل التجاري في ارتفاع نسبة خدمة الديون الى إيرادات التصدير . وتردت كذلك نسبة الديون الصافية المستحقة الى السلع المصدرة الى الاقتصادات السوقية : فقد كانت هذه النسبة ١٧٣ في المائة ، في عام ١٩٨٥ ، ففُزّت الى ٣١٠ في المائة في ١٩٨٨ . وبوجه عام ، امتمت خدمة الديون نصيباً متزايداً من إيرادات التصدير حتى عام ١٩٨٧ . وأصبح صافي مدفوعات الفوائد العامِل الغالب في التحويلات المالية السالبة في الثمانينات .

٤٠ - وأسهم تردي معدلات التبادل التجاري وتدني التحويلات المالية أو سلبيتها في انخفاض معدل الاستثمار في الثمانينات . وبالنظر الى ارتفاع نصيب المصدرات في الانتاج الداخلي ، يتوقف انتعاش اقتصاد هنغاريا على حدوث توسع سريع في صادرات البضائع والخدمات (السياحة بشكل رئيسي) . ولتحقيق ذلك ، لابد من إجراء تغيير هيكلي كبير لصالح البضائع القابلة للتبادل . وعلاوة على ذلك ، يبقى من المستلزمات الأساسية توافر ظروف تجارية مؤاتية مشفوعة بالدعم المالي .

الجدول ألف - ١ البرازيل : نقل الموارد
(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٢٤,٧	٢٣,٤	٢٦,٢	٢٢,٥	٢٥,٥	٢٧,٠	٢١,٩	٢٠,٢	٢٣,٢	المصادر
									معدلات التبادل التجاري ،
٨٧	٩٢	٨٧	٩٧	٨٣	٨٥	٧٨	٨٠	٨٥	١٩٨٠ = ١٠٠
									(الناتج المحلي
									الإجمالي في عام ١٩٨٥ :
									٢٥٨ بليون دولار)
									الأرباح/الخسائر من
٤,٥-	٢,٧-	٣,٤-	٠,٧-	٤,٤-	٤,٠-	٤,٩-	٤,١-	٣,٥-	التجارة
									النصيب من الناتج
١,٧-	١,٠-	١,٣-	٠,٢-	١,٧-	١,٦-	١,٩-	١,٦-	١,٤-	المحلي الإجمالي
									صافي التحويلات المالية
١٠,٢-	١٦,٩-	٨,٣-	٥,٩-	١٠,٧-	١١,٤-	٤,١-	٣,٨	١,٦	النصيب من الناتج
٤,٠-	٦,٦	٣,٢-	٢,٣-	٤,١-	٤,٤-	١,٦-	١,١	٠,٦	المحلي الإجمالي
									الأثر المترتب على مجموع
									الموارد المحلية
١٤,٧-	١٩,٦-	١١,٧-	٦,٦-	١٥,١-	١٥,٤-	٩,٠-	١,٣-	١,٩-	المشاحة
									النصيب من الناتج
٥,٧-	٧,٦-	٤,٥-	٢,٦-	٥,٩-	٦,٠-	٣,٥-	٠,٥-	٠,٧-	المحلي الإجمالي
									بنود تذكيرية :
									نمو الناتج المحلي
									الإجمالي بالأسعار
٣,٠	٠,٢-	٣,٧	٧,٥	٨,٤	٥,١	٣,٤-	٠,٦	٣,٤-	الثابتة
									التكوين الإجمالي لرأس
									المال الثابت في
									الناتج المحلي
١٧,٧	١٧,٦	١٨,٣	١٩,٠	١٦,٧	١٦,٢	١٦,٩	١٩,٥	٢١,٠	الإجمالي

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ألف - ٢ كوت ديفوار : نقل الموارد

(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٢,٤	٢,١	٢,٢	٢,٧	٢,٦	٢,١	٢,٣	٢,٤	الصادرات
								معدلات التبادل التجاري ،
٧٥	٧٨	٨٨	٨٥	٨٦	٧٧	٨١	٨٩	١٩٨٠ = ١٠٠
								(الناتج المحلي
								الإجمالي في عام ١٩٨٥ :
								١٠,٣ بلايين الدولارات)
								الأرباح/الخسائر من
								التجارة
٠,٦-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	النصيب من الناتج
٥,٨	٦,٦-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٥-	٣,٩-	٤,٢-	٢,٦-	المحلي الإجمالي
٠,٥	٠,٠	٠,٣-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٤	٠,٥	٠,٩	صافي التحويلات المالية
								النصيب من الناتج
٤,٩	٠,٠	٣,٩-	٦,٨-	٣,٩-	٣,٩	٤,٩	٨,٧	المحلي الإجمالي
								الأثر المترتب على مجموع
								الموارد المحلية
٠,١-	٠,٧-	٠,٧-	١,١-	٠,٨-	٠,٠	٠,١	٠,٦	المتاحة
								النصيب من الناتج
١,٠-	٦,٦-	٦,٦-	١٠,٧-	٧,٤-	٠,٠	٠,٦	٦,٢	المحلي الإجمالي

(يتبع)

الجدول ألف - ٢ كوت ديفوار : نقل الموارد (تابع)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
بنود تذكيرية :							
نمو الناتج المحلي							
الإجمالي بالأسعار							
الثابتة							
٣,٢-	٦,١-	٤,٠	٥,٠	٤,٨-	١,٠-	٣,٢-	١,٢
التكوين الإجمالي لرأس							
المال الثابت في							
الناتج المحلي							
الإجمالي							
١٠,١	٩,٧	٩,٤	١٠,٣	٩,٤	١٤,٧	١٦,٩	٢٠,٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ألف - ٢ هـنغاريا : نقل الموارد

(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١٠,٣	٩,٨	٩,١	٨,٩	٨,٨	٨,٩	٩,١	٨,٩	الصادرات
								معدلات التبادل التجاري ،
٨٩,٦	٨٧,٤	٨٦,٤	٨٩,٦	٨٩,٧	٩٢,٥	٩٤,٥	٩٦,٧	١٩٨٠ = ١٠٠
								(الناتج المحلي
								الإجمالي في عام ١٩٨٥ :
								(٢٠,٧ بليون دولار)
								الأرباح/الخسائر من
١,١-	١,٣-	١,٣-	١,٠-	١,٠-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٣-	التجارة
								النصيب من الناتج
٥,٣-	٥,٨-	٥,٨-	٤,٨-	٤,٨-	٣,٤-	٣,٤-	١,٤-	المحلي الإجمالي
٠,٦-	٠,٣-	٠,٤	٠,٧-	١,١-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٣-	صافي التحويلات المالية
								النصيب من الناتج
٣,٩-	١,٤-	١,٩	٣,٤-	٥,٣-	٣,٤-	٣,٤-	١,٠-	المحلي الإجمالي
								الأثر المترتب على مجموع
								الموارد المحلية
١,٧-	١,٥-	٠,٨-	١,٧-	٣,١-	١,٤-	١,٠-	٠,٥-	المتاحة
								النصيب من الناتج
٨,٣-	٧,٢-	٣,٩-	٨,٣-	١٠,١-	٦,٨-	٤,٨-	٣,٤-	المحلي الإجمالي

(يبتع)

الجدول ألف - ٣ هـنغاريا : نقل الموارد (تابع)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
بنود تذكيرية :							
نمو الناتج المحلي							
الإجمالي بالأسعار							
الثابتة							
٠,١-	٤,٠	١,٥	٠,٣-	٢,٧	٠,٧	٢,٨	٢,٩
التكوين الإجمالي لرأس							
المال الثابت في							
الناتج المحلي							
الإجمالي							
٢١,١	٢٤,٨	٢٤,٠	٢٢,٥	٢٣,٠	٢٤,٦	٢٥,٢	٢٦,٥

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم

المتحدة .

الجدول ألف - ٤ اندونيسيا : نقل الموارد
(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٢٣,١	١٩,٤	١٧,٢	١٤,٤	١٨,٥	٢٠,٧	١٨,٧	١٩,٧	٢٣,٤	المصادر
									معدلات التبادل التجاري ،
٦٠	٥٩	٦٨	٦٤	٩٨	١٠٥	١٠٣	١١١	١١١	١٩٨٠ = ١٠٠
									(الناتج المحلي
									الإجمالي في عام ١٩٨٥ :
									٩٣,٧ بليون دولار)
									الأرباح/الخسائر من
									التجارة
٨,٨-	٨,٠-	٥,٥-	٥,٢-	٠,٤-	١,٠	٠,٦	٢,٢	٢,٦	النصيب من الناتج
٩,٤-	٨,٥-	٥,٩-	٥,٥-	٠,٤-	١,١	٠,٦	٢,٢	٢,٧	المحلي الإجمالي
١,٧-	٢,٥-	١,٤-	٠,٩	١,٦-	٢,١-	٢,٧	٢,٥	٢,٢-	صافي التحويلات المالية
١,٨-	٢,٧-	١,٥-	١,٠	١,٧-	٢,٢-	٢,٩	٢,٧	٢,٣-	النصيب من الناتج
									المحلي الإجمالي
									الأثر المترتب على مجموع
									الموارد المحلية
١٠,٥-	١٠,٥-	٦,٩-	٤,٣-	٢,٠-	١,١-	٢,٢	٤,٧	٠,٤	المتاحة
									النصيب من الناتج
١١,٢-	١١,٢-	٧,٤-	٤,٦-	٢,١-	١,١-	٣,٥	٥,٠	٠,٤	المحلي الإجمالي
									بنود تذكيرية :
									نمو الناتج المحلي
									الإجمالي بالأسعار
٦,٠	٥,٤	٣,٦	٢,٠	١,٩	٤,٢	٤,٥	٢,٢	٧,٩	الثابتة
									التكوين الإجمالي لرأس
									المال الثابت في
									الناتج المحلي
م غ	١٧,٧	١٩,٣	١٩,١	١٩,٢	٢١,٠	٢٣,٧	٢٤,١	٢٣,٧	الإجمالي

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

م. م. = غير متاح .

الجدول ألف - ٥ المكسيك : نقل الموارد
(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٢٢,٧	٢٠,٦	٢٠,٦	١٦,٠	٢١,٧	٢٤,٢	٢٢,٣	٢١,٢	٢٠,٠	المصادر
٦٣	٦٠	٦٩	٦٥	٨٦	٨٥	٩١	٨٧	١٠١	معدلات التبادل التجاري ، ١٩٨٠ = ١٠٠
									(الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ : ١٠,٣ من بلايين الدولارات)
٨,٤-	٨,٢-	٦,٤-	٥,٦-	٣,٠-	٣,٧-	١,٩-	٢,٨-	٠,٢	الأرباح/الخسائر من التجارة
٤,٣-	٤,٢-	٢,٢-	٢,٩-	١,٦-	١,٩-	١,٠-	١,٥-	٠,١	النصيب من الناتج المحلي الإجمالي
٤,٧-	٤,٤-	١٠,٧-	٥,٩-	٩,٣-	١٤,١-	١٠,٥	٦,١-	٦,١	صافي التحويلات المالية
٢,٤-	٢,٣-	٥,٥-	٢,٠-	٤,٨-	٧,٣-	٥,٤-	٣,١-	٣,١	النصيب من الناتج المحلي الإجمالي
									الآثار المترتبة على مجموع الموارد المحلية المتاحة
١٣,١-	١٢,٦-	١٧,١-	١١,٥-	١٢,٣-	١٧,٨-	١٢,٤	٨,٩-	٦,٣	النصيب من الناتج المحلي الإجمالي
٦,٨-	٦,٥-	٨,٨-	٥,٩-	٦,٤-	٩,٢-	٦,٤-	٤,٦-	٣,٢	
									بنود تذكيرية :
									نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
٣,٠	١,١	١,٥	٢,٨-	٢,٦	٣,٦	٤,٢-	٠,٦-	٨,٨	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي
١٧,٨	١٦,٩	١٦,١	١٦,٤	١٧,٩	١٧,٠	١٦,٦	٢٢,٢	٢٦,٥	

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ألف - ٦ نيجيريا : نقل الموارد

(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٧,٤	٧,٥	٦,٦	١٣,١	١١,٩	١٠,٣	١٣,١	١٨,٠	المصادر
								معدلات التبادل التجاري ،
٤٥,٠	٥٧,٠	٥١,٠	٩٣,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	١٠٧,٠	١١٤,٠	١٠٠ = ١٩٨٠
								(الناتج المحلي
								الإجمالي في عام ١٩٨٥ :
								٦٦,١ بليون دولار)
								الأرباح/الخسائر من
٤,١-	٣,٢-	٣,٢-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٨	٢,٥	التجارة
								النصيب من الناتج
٦,٢-	٤,٩-	٤,٩-	١,٤-	٠,٩-	٠,٨-	١,٣	٣,٨	المحلي الإجمالي
١,٧-	٢,٧-	١,٣-	٤,٠-	١,٣-	٣,٥	٦,١	٥,٥	صافي التحويلات المالية
								النصيب من الناتج
٢,٦-	٤,١-	٢,٠-	٦,١-	٢,٠-	٥,٣	١,٢	٨,٣	المحلي الإجمالي
								الآثار المترتبة على مجموع
								الموارد المحلية
٥,٨-	٥,٩-	٤,٥-	٤,٩-	١,٩-	٣,٠	٦,٩	٨,٠	المتاحة
								النصيب من الناتج
٨,٧-	٩,٠-	٦,٩-	٧,٤-	٢,٩	٤,٥	١٠,٥	١٣,١	المحلي الإجمالي

(يتبع)

الجدول ألف - ٦ نيجيريا : نقل الموارد (تابع)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
								بنود تذكيرية :
								نمو الناتج المحلي
								الإجمالي بالأسعار
٤,٠	٢,٠-	٥,٠-	٢,٤	٥,٥-	٦,٤-	١,٩-	٥,٩	الثابتة
								التكوين الإجمالي لرأس
								المال الثابت في
								الناتج المحلي
٧,٤	٨,١	٨,٩	٨,٤	٧,٧	١٣,٣	١٦,٤	٢٣,١	الإجمالي

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ألف - ٧ بولندا : نقل الموارد

(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١٣,٨	١٢,٠	١١,٩	١٠,٩	١١,٦	١١,٦	١١,٥	١٠,٥	الصادرات
								معدلات التبادل التجاري ،
٨٧,٧	٨٥,٨	٨٤,١	٨٤,٦	٨٢,٧	٨٤,٦	٨٦,٨	٩٢,٣	١٩٨٠ = ١٠٠
								(الناتج المحلي
								الإجمالي في عام ١٩٨٥ :
								٧٩ بليون دولار)
								الأرباح/الخسائر من
١,٧-	١,٧-	١,٩-	١,٧-	٢,٠-	١,٨-	١,٥-	٠,٨-	التجارة
								النصيب من الناتج
٢,٢-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٣-	١,٩-	١,٠-	المحلي الإجمالي
٢,٩-	٢,٥-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٢-	١,١-	١,١	صافي التحويلات المالية
								النصيب من الناتج
٣,٧-	٣,٢-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,٥-	١,٤-	١,٤	المحلي الإجمالي
								الأثر المترتب على مجموع
								الموارد المحلية
٤,٦-	٤,٢-	٣,٥-	٣,٣-	٣,٦-	٣,٠-	٣,٦-	٠,٣	المتاحة
								النصيب من الناتج
٥,٨-	٥,٣-	٤,٤-	٤,٢-	٤,٦-	٣,٨-	٣,٣-	٠,٤	المحلي الإجمالي

(يتبع)

الجدول ألف - ٧ بولندا : نقل الموارد (تابع)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
								بنود تذكيرية :
								نمو الناتج المحلي
								الإجمالي بالأسعار
٤,١	٢,٠	٤,٢	٢,٦	٥,٦	٥,٦	٤,٨-	١٠,٠-	الثابتة
								التكوين الإجمالي لرأس
								المال الثابت في
								الناتج المحلي
٢٢,٥	٢٢,٦	٢١,٩	٢١,٢	٢٠,٧	٢٠,١	٢٠,١	١٨,٧	الإجمالي

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ألف - ٨ جمهورية كوريا : نقل الموارد
(بلايين الدولارات والنسبة المئوية
من الناتج المحلي الإجمالي)

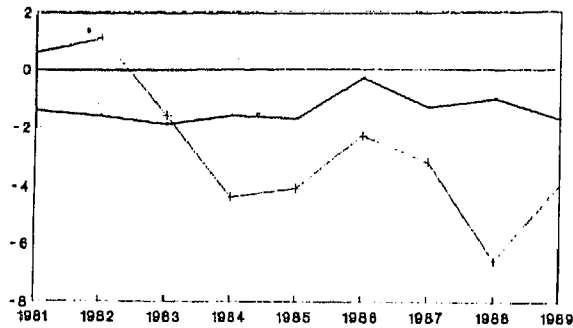
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٦١,١	٥٩,٧	٤٦,١	٢٣,٨	٢٦,٤	٢٦,٤	٢٣,٣	٢٠,٩	٢٠,٧	المصادر
									معدلات التبادل التجاري ،
١٠٥	١٠٩	١٠٦	١٠٦	١٠٠	٩٨	١٠١	١٠٠	٩٨	١٩٨٠ = ١٠٠
									(الناتج المحلي
									الإجمالي في عام ١٩٨٥ :
									٩٠ بليون دولار)
									الأرباح/الخسائر من
									التجارة
٣,١	٥,٤	٢,٨	٢,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٢	٠,٠	٠,٤-	النصيب من الناتج
٣,٤	٦,٠	٣,١	٢,٣	٠,٠	٠,٦-	٠,٢	٠,٠	٠,٥-	المحلي الإجمالي
٥,٨-	١٤,٨-	١١,٤-	٦,٧-	١,٧-	١,٤-	٠,٧-	٠,٠	٢,٢	صافي التحويلات المالية
٦,٤-	١٦,٤-	١٢,٧-	٧,٤-	١,٩-	١,٦-	٠,٨-	٠,٠	٢,٤	النصيب من الناتج
									المحلي الإجمالي
									الأثر المترتب على مجموع
									الموارد المحلية
٢,٧-	٩,٤-	٨,٦-	٤,٧-	١,٧-	١,٩-	٠,٥-	٠,٠	١,٨	المتاحة
٣,١-	١٠,٥-	٩,٦-	٥,٢-	١,٩-	٢,١-	٠,٥-	٠,٠	٢,٠	النصيب من الناتج
									المحلي الإجمالي
									بنود تذكيرية :
									نمو الناتج المحلي
									الإجمالي بالأسعار
٦,٧	١٢,٢	١١,١	١٢,٠	٥,١	٧,٩	٩,٥	٥,٥	٦,٩	الثابتة
									التكوين الإجمالي لرأس
									المال الثابت في
									الناتج المحلي
									الإجمالي
٠ م. غ.	٣٢,١	٣٢,٠	٣٠,٤	٣٠,٩	٣١,٥	٣١,٢	٢٩,٦	٢٨,٨	

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .

غ. م. = غير متاح .

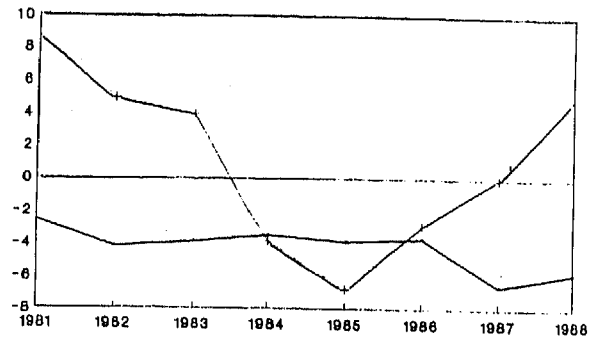
الشكل ١ - بلدان نامية مختارة : نقل الموارد ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

البرازيل



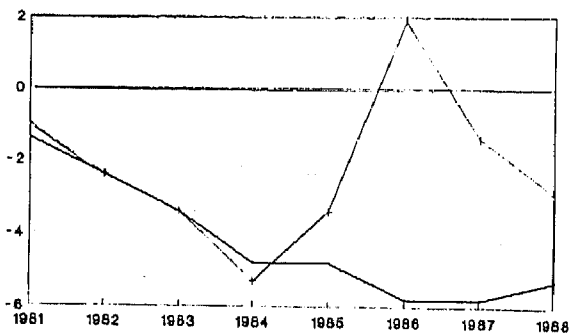
ـ صافي التحويلات المالية أرباح/خسائر التجارةـ

كوت ديفوار



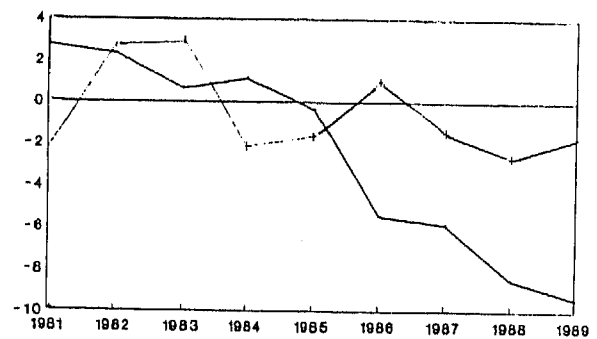
ـ صافي التحويلات المالية ـ أرباح/خسائر التجارةـ

هونغاري



ـ صافي التحويلات المالية ـ أرباح/خسائر التجارةـ

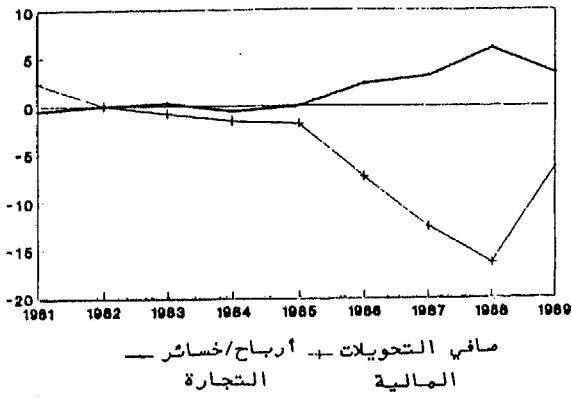
اندونيسيا



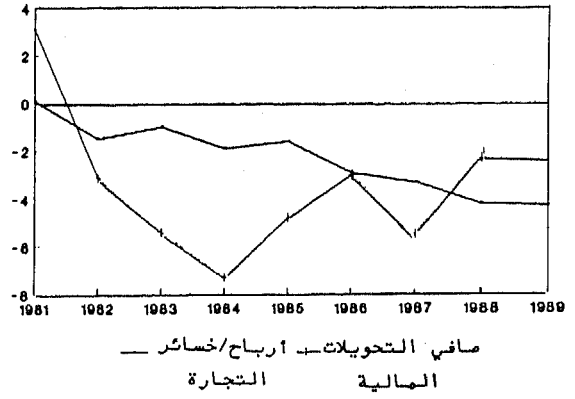
ـ صافي التحويلات المالية ـ أرباح/خسائر التجارةـ

الشكل ١ - (تابع)

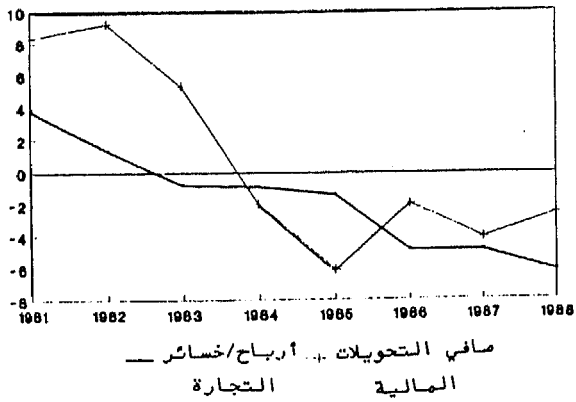
جمهورية كوريا



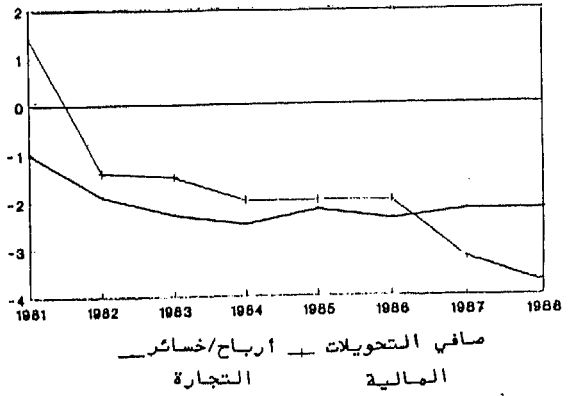
المكسيك



نيجيريا



بولندا



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة للأمم المتحدة .